تأثير إدراك المراجع الداخلى لمتطلبات المراجعة المستمرة و إلتزامه بها على جودة التقارير المالية

(دراسة تحليلية وتجريبية)

The Effect of Realizing and Fulfillment The Internal Auditor for Continuous Auditing Requirements and Their Effect on the Quality of Financial Reporting (Analytical and Experimental Study)

دكتورة

نجوى محمود أحمد أبو جبل

Nagwa Mahmoud Ahmed Abou-Gabl

أستاذ مساعد بقسم المحاسبة

كلية التجارة– جامعة طنطا

ملخص البحث

نتيجة للدور المحورى لتكنولوجيا المعلومات فى إنجاز المهام بشكل أفضل فى كافة أنشطة المنشأة وظهور ما يسمى المراجعة الداخلية المستمرة، ومن ثم ضرورة دعم أنشطة المراجعة الداخلية بالمنشآت لما لها من أثر على تحسين جودة التقارير المالية، والتى تعد المنتج الأكثر أهمية للنظام المحاسبى المطبق. يهدف البحث الحالى إلى تقييم تأثير إدراك المراجع الداخلى لمتطلبات المراجعة المستمرة و إلتزامه بها عملياً على جودة التقارير المالية للبنوك. ومن خلال الدراسة النظرية، تم إشتقاق الفروض التالية؛ الفرض الأول: يدرك المراجعين الداخليين بمصرآليات تفعيل مدخل المراجعة الداخلية المستمرة لزيادة القيمـة التى تضيفها إلى منشآت الأعمال وتحسين جودة التقارير المالية. الفرض الثانى: تتوافر آليات تفعيل مدخل المراجعة الداخلية المستمرة لزيادة القيمـة التى تضيفها إلى منشآت الأعمال المصرية وتحسين جودة التقارير المالية. الفرض الثاث: يؤثر تفعيل مدخل المراجعة الداخلية المستمرة إيجابياً على تحسين جودة التقارير المالية. إستهدفت الدراسة التجريبية اختبار فروض البحث لمعالجة مشكلته وتحقيق أهدافه، وذلك من خلال معالجات تجريبية بحالات إفتراضية يتم تقديمها لعينة من المراجعين الداخليين بإدارات المراجعة الداخلية بالبنوك التجارية المصرية. تم تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، أيدت نتائج الدراسة التجريبية ما توصلت إليه الباحثة فى الإطار النظرى، والتوصل إلى صحة الفروض، وفى ضوء نتائج الدراسة تم تقديم مجموعة من التوصيات.

الكلمات المفتاحية: المراجعة الداخلية المستمرة- جودة التقارير المالية- القيمة الإقتصادية المضافة- المتابعة المستمرة- المراجعة الداخلية .

Abstract:

As a result of the pivotal role of information technology in accomplish the tasks better in all activities of the company, and then necessity of supporting the activities of the internal audit in companies and their impact on improving the quality of financial reporting which is the most important product of the accounting system and the extent of compliance with these requirements , when they are partially faced with their role. The purpose of current research is studying and analyzing the effect of realizing and fulfillment the internal auditor for continuous auditing requirements and their effect on the quality of financial reporting under Electronic operating dada using the entrance to the economic value added for improving the quality of financial reporting in Egyptian business. Based on the literature reviews and the theoretical part of the study, the hypotheses were extracted to be tested using appropriate statistical methods. Results of the experimental study supported the findings of the theoretical framework. Based on the theoretical and experimental study of the research, the researcher concluded with a set of recommendations.

Keywords: Internal continuos auditing- the quality of financial reporting - economic value added- continuous monitoring- internal auditing.

المقدمة:

شهدت المراجعة الداخلية تطوراً ملحوظاً خلال الآونة الأخيرة كما تنوعت المهام التى تقوم بها داخل المنشأة. فلم تعد تنحصر مهامها فى فحص العمليات المالية والمحاسبية أو حتى مراجعة جميع عمليات المنشأة فحسب، بل أصبحت إحدى الوسائل الإدارية الهامة التى يعتمد عليها مجلس الإدارة ولجنة المراجعة فى الحصول على المعلومات الموثقة عن فعالية نظام الرقابة الداخلية بالمنشأة. (مسعود، ٢٠١٣)

ولقد أحدثت تكنولوجيا المعلومات تغيرات جذرية في مختلف جوانب الحياة المعاصرة، ويعتبر الجهاز المصرفي هو الأكثر إستفادة من هذه التغيرات والتطورات المتسارعة وذلك نتيجة لارتفاع حدة المنافسة بين مفردات ومكونات الجهاز المصرفي والتي تستدعي مسايرة هذا التطور، وتوظيف هذه الإستثمارات لخدمة عملياتها وتحسين قدرتها التنافسية. حيث أسهمت التطورات التكنولوجية الحديثة في مجال الأجهزة والبرمجيات ونظم الإتصالات فى المصارف في إعادة هندسة عملياتها وتنويع خدماتها المصرفية. (الشيخ، ٢٠١٢)

وفى هذا الصدد، تعاظم دور المراجع الداخلى فى البنوك، فى إطار ما ورد بالمبادىء المتصلة بوظيفة المراجعة الداخلية بالبنوك الصادرة عن لجنة بازل عام ٢٠١٢ والتى وسعت من نطاق أنشطة المراجعة الداخلية فى مجال إدارة المخاطر. وتتضمن فحص وتقييم كفاءة وفعالية نظم الرقابة الداخلية وعمليات إدارة المخاطر والحوكمة للبنك بالكامل فى سياق كل من المخاطر الحالية والمحتملة فى المستقبل، وتقييم مدى كفاية نظم وعمليات إدارة المخاطر وما تتضمنه من إختبارات تحمل الضغوط لتحديد وقياس وتقييم ورقابة ومطابقة والتقرير عن جميع المخاطر الناتجة عن أنشطة البنك، وفحص الأنظمة والعمليات المصرفية لقياس ومراقبة أوضاع السيولة فيما يتعلق بصورة المخاطر والبيئة الخارجية والحد الأدنى للمتطلبات التنظيمية. بالإضافة إلى إهتمام لجنة بازل بالعلاقة بين المراجعة الداخلية والسلطات

الإشرافية، ومنها؛ أن تكون السلطات الإشرافية على إتصال منتظم مع المراجعين الداخليين بالبنك، وعقد إجتماعات دورية مع المراجعين الداخليين للبنك لمناقشة نتائجها وتوصياتها. (Basel, 2012)

وفى هذا المجال، تمكن المراجعة المستمرة فريق المراجعة الداخلية من التركيز على المناطق الأكثر خطراً، كما تساعد المتابعة المستمرة الإدارة من الوفاء بالمتطلبات القانونية والتشريعية، والقدرة على التقييم الصحيح لهيكل الرقابة الداخلية من خلال المتابعة المستمرة لعمليات الوحدة الاقتصادية والقدرة على اكتشاف الأخطاء والغش وسوء استخدام الأصول وعدم كفاءة العمليات فى الوقت المناسب، مما يؤثر على فاعلية وجودة التقارير المالية، ويتطلب تطوير المراجعة الداخلية لزيادة القيمة التى تضيفها إلى الوحدات الاقتصادية لتحسين جودة التقارير المالية للبنوك فى مصر، هذا ما سيحاول هذا البحث الإجابة عليه نظرياً وتجريبياً.

١- الإطار العام للبحث:

١ -١ مشكلة البحث:

تعتبر تكنولوجيا المعلومات والتوسع فى إستخدام الحاسبات الآلية من أهم المتغيرات البيئية المؤثرة على مهنة المحاسبة والمراجعة. وقد تطور مفهوم الرقابة والمراجعة تطوراً كبيراً نتيجة لكبر حجم المشروعات الإقتصادية والتوسع فى استخدام الحاسبات الآلية نظراً للحاجة الملحة إلى ضرورة تحقق السرعة والدقة فى تشغيل وتخزين البيانات لإنتاج المعلومات بالدقة والسرعة الملائمة لإستخدامها فى إتخاذ القرارات.

وفى هذا المجال، تلعب المراجعة الداخلية دوراً هاماً في تقييم وتحسين نظم الرقابة والحوكمة وإدارة المخاطر، وزادت أهمية هذا الدور في السنوات الأخيرة خاصة بعد الإنهيارات المالية للكثير من الشركات في مطلع القرن الحالى، وما ترتب على ذلك من فقدان الثقة في القوائم المالية وهوما دفع الجهات التنظيمية لممارسة ضغوطاً مستمرة على منشأت الأعمال لتحسين وزيادة الموثوقية في قوائمها المالية.

(الرشيدى،٢٠١٢؛ رضوان، ٢٠١٤ ؛ يوسف،٢٠١٤؛ Chakroun and Hussainey,2013)

ولقد غيرت تكنولوجيا المعلومات الحديثة بشكل جذرى من ملامح بيئة المنظمات ومستوى تكنولوجيا المعلومات بهذه المنظمات، مما فرض على المراجعة الداخلية ضرورة البحث عن أدلة الإثبات الإلكترونية لمواكبة هذه البيئة. كما تمثل التقارير الفورية للمحاسبة ضغوطاً أكثر على المراجعين الداخليين لتقديم خدمات المراجعة الفورية أو ما يطلق عليه المراجعة الداخلية المستمرة Continuous Internal Auditing والتى فيها ينخفض الوقت بين حدوث الأحداث المالية والتقرير عنها من قبل المراجع الداخلى إلى حدود مقبولة. كما تضمنت مقررات بازل (٣) مجموعة من الإصدارات تناولت أموراً أساسية مثل مبادىء الإدارة السليمة لمخاطر السيولة والإشراف عليها. (هاشم، ٢٠١١ ؛Adebayo, 2004؛ Basel ,2008)

وفى هذا الصدد، أصدرت لجنة بازل التوصية رقم (٩٢) وأكدت على أهمية دور المراجعة الداخلية فى البنوك حيث أنها تمثل مصدراً ذا قيمة للمعلومات لإدارة البنك، كما يمكن أن تكون طرفاً فعالاً فى تطوير وإستقرار آداء البنك. وقد جاءت المبادىء الواردة بدراسات لجنة بازل متفقة مع التعريف الحديث للمراجعة الداخلية ومعاييرها. كما أوضحت اللجنة فى تقريرها الصادر عام ١٩٩٨ أن مكونات هيكل الرقابة الداخلية فى البنوك هى بيئة الرقابة، والتى تمثل الثقافة نحو الرقابة وإشراف الإدارة، والإعتراف بالمخاطر وتقييمها، أنشطة الرقابة والفصل بين المهام، والمعلومات والإتصالات، وأنشطة المتابعة وإتخاذ الإجراءات التصحيحية. مع أهمية متابعة مدى فاعلية الرقابة الداخلية للبنك بشكل مستمر أى المتابعة المستمرة لعناصر هيكل الرقابة الداخلية خاصة متابعة الأخطار والذى يمثل أحد الأنشطة اليومية للبنك بالإضافة إلى التقييم الدورى من خلال المراجعة الداخلية. مع ضرورة إدارة المخاطر بما يتسق مع حجم المخاطر المصرفية الفعلية التى يواجهها البنك،

بالإضافة إلى وجود هيكل للرقابة الداخلية ومراجعة خارجية فاعلة. (Basel,1998)

وتعد إدارة الوحدات الإقتصادية هى المسئولة عن تصميم وتشغيل هياكل فاعلة للرقابة الداخلية لضمان إعداد قوائم مالية خالية من التحريفات الجوهرية المتعمدة وغير المتعمدة. بالإضافة إلى ضمان الإلتزام بالقوانين واللوائح الخاضعة لها الوحدات الإقتصادية وضمان كفاءة وفاعلية أنشطة وعمليات الوحدات الإقتصادية. ولقد أيدت العديد من المنظات المهنية واللجان الدولية إهتماماً بالدور الحيوى للمراجعة الداخلية فى مجال إدارة المخاطر بما يسهم فى تعزيز قواعد الحوكمة بالمؤسسات المالية وتخفيض حالات التعرض لأزمات مالية. كما اهتم البنك المصرى بهذا الدور من خلال توسيع نطاق الأنشطة التى تمارسها إدارة المراجعة الداخلية فى هذا المجال. وتعتبر أنشطة المراجعة الداخلية المستمرة من الآليات المحورية ووظيفة تأكيدية استشارية لتحسين جودة التقارير المالية. (Basel,2012؛ البنك المركزى المصرى، ٢٠١٣ ؛ سرايا وعلى ،٢٠١٠؛ الباز،٢٠١٢)

مما تقدم يتبين أن مشكلة هذا البحث تهدف إلى محاولة الإجابة على التساؤل الآتي: هل توجد تداعيات جوهرية ملموسة لدراسة وإختبار مدى تأثير إدراك المراجع الداخلى لمتطلبات المراجعة المستمرة والتزامه بها عملياً على جودة التقارير المالية للبنوك، وأهمية البحث عن دليل تجريبى فى المحيط المهنى فى مصر؟

١ ـ٢ هدف البحث:

يهدف البحث الحالى إلى التعرف على مدى تأثير إدراك المراجع الداخلى لمتطلبات المراجعة المستمرة على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية فى مصر و إلتزامه بها، ومدى وفائهم فعلاً بهذه المتطلبات فى حالة مراجعتهم عملياً، وأهمية البحث عن دليل تجريبى فى المحيط المهنى فى مصر .

١ -٣ أهمية البحث:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الدور الذى يقوم به المراجع الداخلى فى قطاع البنوك فى مصر، خاصة مع تزايد إستخدام تكنولوجيا المعلومات فى كافة عمليات البنوك. بالإضافة إلى محاولة البحث عن دليل تجريبى لمدى تأثير إدراك المراجع الداخلى لمتطلبات المراجعة المستمرة وإلتزامه بها عملياً على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية فى مصر فى ضوء المتغيرات الكثيرة والمعقدة فى بيئة الأعمال وخاصة فى ظل تطبيق أنظمة تكنولوجيا المعلومات الحديثة، كما ترجع أهميته إلى قلة عدد البحوث التطبيقية التى أجريت فى هذا المجال فى مصر.

١ -٤ منهج البحث:

تحاول الباحثة فى هذه الدراسة الإختبار التجريبى لتطوير دور المراجعة الداخلية باستخدام مدخل المراجعة الداخلية المستمرة وأثرها على تحسين جودة التقارير المالية فى البنوك المصرية. وفى سبيل ذلك اعتمدت الباحثة على المنهج الإيجابى (النموذج التفسيرى) لتحليل مشكلة البحث وبناء وصياغة فروض البحث وإختبارها، من خلال تحليل واستقراء الدراسات السابقة المتعلقة بمفهوم وأهمية المراجعة الداخلية المستمرة، ومفهوم وأهمية جودة التقارير المالية، تحليل وإختبار آليات تفعيل مدخل المراجعة الداخلية المستمرة لزيادة القيمة التى تضيفها إلى منشآت الأعمال وتحسين جودة التقارير المالية. وأهمية البحث عن دليل تجريبى فى المحيط المهنى فى مصر.

١ -٥ حدود البحث:

يقتصر البحث على الإختبار التجريبى من خلال معالجات تجريبية بحالات إفتراضية يتم تقديمها لعينة من، المراجعين الداخليين بادارات المراجعة الداخلية بالبنوك التجارية المصرية لآليات تفعيل مدخل المراجعة الداخلية المستمرة لزيادة القيمة التى تضيفها إلى منشآت الأعمال وتحسين جودة التقارير المالية فى البنوك التجارية المصرية. ولن يتطرق البحث لدور المراجعة الخارجية فى هذا الشأن، كما أن تعميم نتائج البحث مشروط بنتائج الدراسة التجريبية التى سيتم إجراؤها.

١ -٦ تنظيم البحث:

لتحقيق أهـداف البحث واختبار الفروض، سوف يسير البحث كما يلى:

- إستقراء وتحليل أهم الدراسات السابقة.

- عرض وتحليل مفهوم وأهميـــة المراجعة الداخلية المستمرة في تحقيق القيمة للشركة ولأصحاب المصالح.

- عرض وتحليل مفهوم جودة التقارير المالية.

- عرض وتحليل متطلبات تطبيق المراجعة الداخلية المستمرة فى منشآت الأعمال.

- عرض وتحليل المشاكل والتحديات المصاحبة للمراجعة الداخلية المستمرة.

- عرض وتحليل آليات تفعيل مدخل المراجعة الداخلية المستمرة لزيادة القيمـة التى تضيفها إلى منشآت الأعمال وتحسين جودة التقارير المالية.

- عرض وتحليل أثر تبنى المراجعة الداخلية المستمرة على زيادة القيمة التى تضيفها إلى جودة التقاريرالمالية.

- الدراسة التجريبية .

- الخلاصة والنتائج والتوصيات.

وسنعرض لما سبق على النحو التالى:

٢- إستقراء وتحليل أهم الدراسات السابقة:

هناك إهتمام متزايد من جانب الدراسات المحاسبية بموضوع المراجعة الداخلية المستمره وعلاقتها بجودة التقارير المالية، والتى تباينت فيما بينها من حيث زاوية الاهتمام، وأصبح من الضرورى الاهتمام بالمراجعة الداخلية المستمرة.

يتم تصنيف الدراسات السابقة إلى التبويب التالى:

٢-١ دراسات تناولت مفهوم وأهمية المراجعة الداخلية المستمرة.

٢-٢ دراسات تناولت مفهوم وأهمية جودة التقارير المالية.

و فى الجزء التالى سوف يتم تناول كل مجموعة بالتفصيل كما يلى:

٢-١ دراسات تناولت مفهوم وأهمية المراجعة الداخلية المستمرة:

اهتمت هذه المجموعة من الدراسات بخصائص البيئة التكنولوجية لنظم تقنية المعلومات وأثرها في أنظمة الرقابة الداخلية والاهتمام بمفهوم وأهمية المراجعة الداخلية المستمرة، مع ضرورة تطوير النظم المحاسبية للوحدات الإقتصادية. تناولت دراسة (مصطفى,١٩٩٦) مدخل المراجعة في ظل نظم التشغيل المباشر ذات الوقت الحقيقي, و توصلت إلى؛ أهمية مدخل المراجعة الداخلية المستمرة في فحص ومراقبة أساليب القياس والتحديات المنطقية التشغيلية الرئيسية بشكل مستمر, من خلال مقارنتها مع المعايير، ولفت إنتباه المراجع نحو أية مشكلات جوهرية. يتطلب مدخل المراجعة المستمرة تغيرات جوهرية في نظم وبرامج التشغيل والأجهزة الإلكترونية, وبيئة الرقابة والسلوك الإداري, بالإضافة إلى سلوك المراجع, وكذلك طبيعة أدلة الإثبات وأنواع إجراءات المراجعة وتوقيتها. كما قامت شركة (Price Water House,2006) بإجراء مسح فى سنة ٢٠٠٦ لتحديد أهمية المراجعة الداخلية المستمرة ومدى وجودها فى الوحدات الإقتصادية ومدى تأثيرها على ممارسات المراجعة الداخلية, وتوصلت إلى أن ٨١ % من الوحدات الإقتصادية التى شملها المسح إما لديها مراجعة مستمرة أو متابعة مستمرة أو تخطط لتطوير إستخدام إحداهما. كما تناولت دراسة (Coram , et al., 2008) أهمية المراجعة الداخلية المستمرة لتقييم هيكل رقابة تكنولوجيا المعلومات، من خلال تحليل وتقييم الأطر الملائمة لتقييم هيكل نظام الرقابة الداخلية؛ وهي إطار لجنة COSO، للوقوف علي الإطار الملائم لمتطلبات القسم (٤٠٤) من إرشادات قانون Sarbanes-Oxley المشكلة بقانون من الكونجرس الأمريكي سنة ٢٠٠٢(SOX,2002)، والتي تلزم إدارة الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية الأمريكية بتقييم هيكل نظام الرقابة الداخلي عند إعداد التقارير المالية السنوية، والإفصاح عن مسئولية تصميم وتشغيل هيكل الرقابة الداخلية الكافية والملائمة.

وفى نفس الإتجاه، قام معهد المراجعين الداخليين (IIA,2009) بإجراء مسح لتحديد أهمية المراجعة الداخلية المستمرة ومدى وجودها فى الوحدات الإقتصادية

ومدى تأثيرها على ممارسات المراجعة الداخلية, وتوصلت إلى أن ٣٦ % من الوحدات الإقتصادية تتبنى مدخل المراجعة المستمرة خلال كل عملياتها ، أو داخل مناطق محددة وأن حوالى ٣٩ % منها تخطط لتبنى المراجعة المستمرة فى المستقبل. كما هدفت دراسة (الشرايرى، ٢٠٠٩) إلى التعرف على المخاطر المؤثرة فى المراجعة الداخلية فى ظل تكنولوجيا المعلومات . وتوصلت إلى أن المراجعين الداخليين فى البنوك يتبعون الإجراءات والأساليب المنصوص عليها فى المعايير ذات العلاقة بالمراجعة الداخلية فى ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات، ويتأكدون من سلامة وأمن المعلومات المحاسبية. كما أوضحت دراسة (Hunt and Mare,2010) يرجع الطلب على خدمات المراجعة الداخلية المستمرة إلى؛ حاجة مستخدمى القوائم المالية لتخفيض خطر المعلومات عند إتخاذهم للقرارات وذلك من خلال الإعتماد على معلومات موثوق فيها قابلة للإعتماد عليها نتيجة مراجعتها، كما تمثل آداة للرقابة المستمرة من جانب الملاك على مجالس إدارات الشركات. كما قامت دراسة (Gonzalez , et al., 2012) بعمل مسح على عملائها عن مدى تبنيهم للمراجعة الداخلية المستمرة. تم التوصل إلى أن ١٣ % من الوحدات الإقتصادية التى شملها المسح لديها تشغيل كامل للمراجعة المستمرة و ٣٧ % منها لديها مراجعة داخلية مستمرة بشكل جزئى داخل مناطق محددة، وهذا معناه عدم وجود تشغيل كامل لها. كما تناولت دراسة (الشرفاء، ٢٠١٢) أثر خصائص المراجعين الداخليين على مراجعة الأنظمة المحاسبية الإلكترونية فى مصارف المملكة العربية السعودية. توصلت الدراسة إلى قدرة المتغيرات الخمس التى تبحثها الدراسة (الشهادة الأكاديمية ، الشهادة المهنية، التخصص العلمى، التعليم والتدريب المهنى، وسنوات الخبرة) مشتركة على تفسير التغيرات الحاصلة فى المتغير التابع والذى يمثل تنفيذ انشطة مراجعة الأنظمة المحاسبية الالكترونية وبشكل كبير نسبياً. كما قامت دراسة (مشابط، ٢٠١٤) بتحليل مفهوم المراجعة الداخلية المستمرة وعلاقتها بالمتابعة المستمرة ، وإختبار أثر هذا الإستخدام على مدى فاعلية المراجعة

الداخلية فى تحقيق أهدافها الرقابية. توصلت الدراسة إلى أن تبنى المراجع الداخلى لمدخل المراجعة المستمرة له أثر إيجابى على الوحدة الإقتصادية من حيث كفاءة تشغيل العمليات، والإلتزام بالتشريعات واللوائح ذات العلاقة بها.

٢-٢ دراسات تناولت مفهوم وأهمية جودة التقارير المالية:

اهتمت هذه المجموعة من الدراسات بمفهوم وأهمية جودة التقارير المالية والمخاطر التى تتعرض لها البنوك، وكيف يمكن التغلب على تلك المخاطر من خلال طرق الإفصاح المختلفة. تناولت دراسة (أبو الخير،٢٠٠٧) معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية كمحددات لجودة التقارير المالية فى البيئة المصرية. تم استخدام نسبة العناصر غير العادية إلى مجموع الأصول كمؤشر يقيس جودة التقارير المالية، وربط هذا المتغير بالعوامل النظامية، تم اختبار متغير جودة التقارير المالية لعينة مكونة من (٥٧) شركة مساهمة مصرية متداولة فى البورصة عن سنتى ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦. وأوضحت نتائج الدراسة أن هناك أدلة واضحة على جودة التقارير المالية للشركات الخاضعة للقانون (١٥٩) لسنة ١٩٨١، وتعتبر أعلى منها للشركات التى تخضع للقانون (٢٠٣) لسنة ١٩٩١. كما تناولت دراسة (جربوع وسالم، ٢٠٠٦) تحليل وتقييم مدى استخدام معايير المحاسبة الدولية عند العرض والإفصاح فى القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة خاصة المعيار المحاسبى الدولى رقم (١) ورقم (٣٠) المتعلقة بالعرض والإفصاح فى القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة مع إعداد دراسة ميدانية. تم التوصل إلى أن التقدم المستمر فى مجال تكنولوجيا المعلومات يؤدى إلى تعاظم أهمية نظم المعلومات بما فيها نظم المعلومات المحاسبية. كما أكدت دراسة (Dheliwal, et al., 2006) على وجود علاقة بين أنواع الخبرة المالية لدى أعضاء لجنة المراجعة وبين جودة الإستحقاقات المحاسبية باعتبارها مقياساً لجودة التقارير المالية. وتوصلت إلى أن الخبرة المالية والمحاسبية هى الأكثر إحتمالاً لتحقيق جودة عالية للتقارير المالية وأن هناك علاقة موجبة قوية بين الخبرة المالية والمحاسبية لدى أعضاء لجنة المراجعة

وجودة التقارير المالية. كما قامت دراسة (Gassen and Sellhorn,2006) باختبار جودة التقارير المالية الناتجة عن تطبيق الشركات الألمانية لمعايير المحاسبة الدولية. وأوضحت أن معظم الشركات الألمانية قد طبقت المعايير بشكل إختيارى، يترتب على جودة معايير المحاسبة الدولية جودة عالية للتقارير المالية مما ينعكس فى شكل التحسين فى مستوى الإفصاح والشفافية. كما هدفت دراسة (إبراهيم، ٢٠٠٨) إلى تناول تأثير جودة التقارير المالية على قرارات الإستثمار فى الأوراق المالية، والتأكيد على أهمية تكوين لجان للمراجعة والتطبيق الجيد لحوكمة الشركات والتطوير للمعايير، وتوافر خصائص جودة المعلومات والأطراف القانونية بما يحقق جودة التقارير وتعظيم منفعتها، وذلك للإستفادة مما حدث للعديد من الشركات العملاقة فى الكثير من الدول من إنهيارات مالية نتيجة للممارسات الخاطئة والتلاعب فى التقارير المالية وفقدها للمصداقية مما أثر بالسلب على ثقة المستثمرون بها.

كما إستهدفت دراسة (Barth , et al., 2008) تقديم أسلوب لتقييم شفافية التقارير المالية ومن ثم جودتها، وقد تبنت مؤسسة Standard & Poor هذه الدراسة، من خلال فحص ممارسات الإفصاح من قبل الشركات الكبرى فى جميع أنحاء العالم، وتم التركيز على بيانات القوائم المالية السنوية لتلك الشركات، باعتبارها المصدر الرئيسى للمعلومات التى يحتاجها المتعاملون فى السوق. توصلت الدراسة إلى نموذج مكون من ثلاث مجموعات رئيسية هى؛ معلومات تختص بهيكل الملكية وحقوق المستثمرين (وإشتملت على ١٨ عنصراً فرعياً)، معلومات تختص بالشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات (وإشتملت على ٣١ عنصراً فرعياً) ، ومعلومات تختص بهيكل وعمليات مجلس الإدارة (وإشتملت على ٣٥ عنصراً فرعياً). كما توصلت دراسة (Lisa , et al., 2009) إلى أن إنتاج تقارير مالية ذات جودة عالية يعتمد على وجود أعضاء لديهم خبرة بتكنولوجيا المعلومات، السرعة، وإنهاء العمليات المحاسبية فى نهاية المدة. كما إهتمت دراسة

(Beest , et al., 2009) بقياس جودة التقارير المالية من خلال وضع مقياس شامل لتقييم جودة التقارير المالية من خلال تفعيل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة فى الإطار المفاهيمى لإعداد وعرض القوائم المالية بشقيها الخصائص الأساسية والنوعية المدعمة المتفق عليها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية. توصلت الدراسة إلى أن جودة التقارير المالية لا تتأثر فقط بمدى تطبيق معايير المحاسبة أو خصائص المعلومات المحاسبية وإنما تتأثر أيضاً بمجموعة من العوامل الأخرى التى تحكم عملية التقييم النهائى لجودة التقارير ومنها؛ حجم الشركة، طبيعة الصناعة، وبيئة التطبيق.

كما تناولت دراسة (Biddle, et al., 2009) جودة الإفصاح فى التقارير المالية فى تونس، وتقديم مجموعة من المحددات التى تساعد متخذى القرارات وأصحاب المصالح فى الحكم على مدى جودة التقارير المالية. تم الإعتماد على عينة مكونة من (٥٦) تقرير مالى سنوى من الشركات المدرجة فى البورصة التونسية لسنة ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨ . توصلت الدراسة إلى أن إستقلال مجلس الإدارة يؤثر بطريقة إيحابية على جودة الإفصاح المحاسبى. كما إستهدفت دراسة Chen, et al., 2010)) تحديد ما إذا كانت جودة إفصاح الشركات ومن ثم جودة التقارير المالية، تؤثر على دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح السنوية، وقد إستخدم فى ذلك النموذج الذى قدمته جمعية إدارة الإستثمار والبحوث AIMR لتقييم جودة الإفصاح والحكم عليها. وقد توصلت إلى أن دقة تنبؤات المحللين الماليين ترتبط إيجابياً بجودة الإفصاح، حيث أن المحللين الماليين يعتمدون بصورة كبيرة على البيانات المقدمة فى التقارير المالية، وأن زيادة معرفتهم بتلك البيانات يؤدى إلى زيادة دقة تنبؤاتهم. كما إستهدفت دراسة (Jara, et al., 2011) تحديد العلاقة بين دقة تنبؤات المحللين الماليين وبين كل من جودة الإفصاح ودرجة الإلتزام بتطبيق معايير المحاسبة، وتم الإعتماد على النموذج الذى قدمه المركز الدولى للبحث والتحليل المالى للحكم على مستوى وجودة الإفصاح فى التقارير المالية

للشركات محل الدراسة. كما هدفت دراسة (Beest and Braam,2011) إلى التعرف على مدى إختلاف جودة الإفصاح المحاسبى بين التقارير المالية المنشورة وفقاً للمبادىء المحاسبية الأمريكية المتعارف عليها US GAAP، والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRs، وقياس الفروق فى الخصائص النوعية بين التقارير المالية المنشورة فى المملكة المتحدة والتقارير المالية المنشورة فى الولايات المتحدة . تم القيام بدراسة ميدانية على (٣٣) بند من البنود المفصح عنها بالقوائم المالية للتعرف على مدى جودة الإفصاح لعدد (٧١) تقرير مالى منشور بالولايات المتحدة والمملكة المتحدة عن عام ٢٠٠٩ .

وفى نفس الإتجاه، إهتمت دراسة (Waroonkun and Ussahawanitchakit,2011) بأثر جودة المحاسبة على جودة التقارير المالية وعلى إستمرارية المنشأة. إنتهت الدراسة إلى أن الأخلاق المحاسبية وضغوط حملة الأسهم كان لهما التأثير الأكبر على عناصر الجودة المحاسبية وأن إختيار أفضل الطرق المحاسبية والرؤية المستقبلية كان لهما التأثير الأكبر فى النتائج التى تترتب على عناصر الجودة المحاسبية، وإلى وجود علاقة إيجابيـــة بين الجودة المحاسبيـــة وقدرة الوحدة على الإستمرار. كما تناولت دراســة (Anis, et al., 2012)مقاييس جودة الإفصاح، من خلال الإعتماد على الخصائص النوعية للتقارير المالية بناء على المنشور الصادر بواسطة مجلس معايير المحاسبة المتعلق بالتقرير عن التشغيل والمراجعة المالية باستخدام العبارات المقرؤة آلياً للسنوات المالية من ٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٩ لقياس مدى جودة الخصائص النوعية للبيانات المنشورة، وتجميع الإجراءات للتحقق من جودة الإفصاح، بالإضافة إلى الإعتماد على الخصائص الكمية للمعلومات المنشورة كبديل عن جودة الإفصاح. توصلت الدراســة إلى أن إستخدام كمية الإفصاح لا يعتبر مدخل جيد للكشف عن مدى جودة الإفصاح، وأن المحددات الكمية لجودة الإفصاح تختلف عن المحددات النوعية للجودة. كما قامت دراسة (Vasrhelyi, et al., 2012) بتقديم دليل عن كيف

يختلف تقييم العضو الخبير عن تقييم العضو ذو المعرفة المالية عند تقييم جودة التقارير المالية، وأكدت على عملية إعداد التقرير المالى للشركة كجزء من مسئوليات لجنة المراجعة. وأشارت النتائج أن تقييم أعضاء لجنة المراجعة الخبراء فى النواحى المالية لجودة التقارير المالية يعتمد بشدة على خصائص جودة التقرير المالى مثل الملاءمة الواردة فى النشرة رقم (٢) بشأن إطار مفاهيم المحاسبة المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الماليه FASB بالمقارنه بتقييم الأعضاء ذو الخلفية المالية. كما تناولت دراسة (الباز،٢٠١٢) تأثير خصائص المعلومات المحاسبية فى جودة التقارير المالية. وتوصلت إلى، يؤثر إختلاف وجهات نظر وأهداف منتجى ومستخدمى المعلومات المحاسبية على مفهوم جودة المعلومات بالنسبة لكل طرف من الأطراف. ويركز منتج المعلومات المحاسبية عند إعداده لها على الدقة كمقياس للجودة فى حين أن المستخدم يركز على الفاعلية والمنفعة كمقياس لجودة المعلومات.

كما تناولت دراسة (Elzahar, et al, 2013) العواقب الإقتصادية لمؤشرات الآداء الرئيسية للمنشأة Key Performance Indicators (KPIs) وأثرها على جودة الإفصاح. والتى قد تكون مالية أو غير مالية وينبغى لهذه المؤشرات الرئيسية تسهيل فهم موقف وتطوير أعمالها. مع القيام بدراسة ميدانية على عينة من الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية بالمملكة المتحدة بين عامى ٢٠٠٦ ، ٢٠١٠. توصلت الدراسة إلى أن جودة الإفصاح عن مؤشرات الآداء المالية ذات تأثير قوى على التكاليف الضمنية لرأس المال. كما تناولت دراسة (ريشو،٢٠١٣) وسائل قياس جودة التقارير المالية من خلال دراسة ميدانية فى بيئة الأعمال المصرية. وتشمل؛ مدى الإلتزام بمعايير المحاسبة الدولية، مدى الإلتزام بمعايير المحاسبة المحلية، قيام الإدارة باعداد تقرير ربع سنوى عن مدى فعالية هيكل الرقابة الداخلية، قيام المراجع باعداد تقرير عن رأيه فى تقرير الإدارة عن فعالية هيكل الرقابة الداخلية، وحجم الشركة. توصلت إلى أن هناك مجموعة مختلفة

من مقاييس جودة التقارير المالية ومنها مستوى عمليات إدارة الأرباح، مدى إعادة إعداد تلك التقارير وما إذا كان قـد تم إعدادها وفقاً للخصائص النـــوعية للمعلومات أم لا ؟. كما تناولت دراسة

(أسعد،٢٠١٤) أثر قياس جودة الإفصاح فى ظل المخاطر النظامية على تعظيم قيمة المنشأة، من خلال التعرف على الطرق المؤدية إلى جودة الإفصاح المحاسبى وما يصاحبها من منافع إقتصادية قد تساعد على الإرتقاء بقيمة المنشأه، خاصة فى ظل وجود مجموعة من المخاطر النظامية المحيطة بالمجتمع الإستثمارى، وما يصاحبها من عقبات إقتصادية كبرى تحول دون التوصل إلى الأهداف المرجوة من قبل المنشأت الإقتصادية. توصلت الدراسة إلى، مع المحافظة على القيام بافصاح محاسبى ذات جودة، وما يصاحب ذلك من إفصاح تطلعى بالتنبؤات المستقبلية لنمو المنشأه، قد يساعد على تعظيم قيمة المنشأه وتحقيقها لأهدافها المرجوه.

- تقييم نتائج الدراسات السابقة:

من خلال إستعراض الدراسات السابقة، يمكن التوصل إلى أنها قد إتفقت فيما بينها على؛ تؤدي المراجعة الداخلية دوراً هاماً في إضافة القيمة وتحقيق مزايا تنافسية مستدامة للمنشأة، وذلك من خلال دورها التأكيدي والإستشاري في مجالات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية. كما ركزت الدراسات على جوانب جزئية فقط، و لم تتناول العوامل المؤثرة فى جودة التقارير المالية بشكل متكامل، حيث يلاحظ أن هذه الدراسات عند تناولها لتلك العوامل قد إقتصرت على القليل منها. بالإضافة إلى أن هذه الدراسات لم تحاول أن تحدد المقياس الأكثر تعبيراً عن جودة التقارير المالية، كما لم توضح أهم الأسباب الأساسية لإستخدام المراجعة الداخلية المستمرة، تبنى المراجعة الداخلية المستمرة يعتمد على نظرة الإدارة لإستخدامها كأداة مفيدة وذات قيمة للمراجعة الداخلية. ورغم تعدد الدراسات البحثية التى تناولت جودة التقارير المالية وإتساع نطاقها الجغرافى، حيث شملت العديد من دول العالم، إلا أن مفهوم جودة التقارير المالية مازال مفهوماً غامضاً Vague ، بالإضافة إلى أن هذه

الدراسات لم تقدم إطاراً متكاملاً يساعد فى تفهم المراجع الداخلى لأهمية المراجعة الداخلية المستمرة فى تحسين جودة التقارير المالية. وهذا ما تسعى إليه الدراسة الحالية من خلال الإختبار التجريبى لقبول المراجعين الداخليين لمتطلبات تطوير دور المراجعة الداخلية المستمرة باستخدام مدخل القيمة الإقتصادية المضافة لتحسين جودة التقارير المالية فى البنوك .

٣ - مفهوم وأهميـــة المراجعة الداخلية المستمرة في تحقيق القيمة للشــركة ولأصحاب المصالح:

شهد الربع الأخير من القرن العشرين نمواً هائلاً فى متغيرات الممارسة المحاسبية وممارسة المراجعة. ومن أهم المتغيرات ما يعرف بتكنولوجيا المعلومات والتى لها تأثير ملموس وجوهرى على ممارسات الأعمال من خلال مستوى عال من تقنية المعلومات، والتى يضيف كثيراً من الملامح والخصائص البيئية التى يعمل بها. كما يطرح عديداً من العوامل الجديدة ذات التأثير القوى على كافة أوجه مجالات الأعمال، ومن ثم على نظام المعلومات المحاسبى وعلى خدمات المراجع الداخلى. (على وأخرون، ٢٠٠٨) تتميز المراجعة الداخلية المستمرة بأنها جاءت إستجابة مهنية للآثار الحتمية لتكنولوجيا المعلومات على المحاسبة والمراجعة، كما تمثل مدخلاً لتطوير المراجعة الداخلية. وتعد نشاط موضوعى مستقل، بسبب عدم خضوع أعمال المراجعة الداخلية لأية قيود تحد بشكل جوهرى من نطاق وفاعلية عملية الفحص والتقرير عن النتائج. (السقا، ٢٠٠٩)

ومما لا شك فيه، أن الفكرة التى بنيت عليها المراجعة المستمرة سواء التى يستخدمها المراجع الخارجى أو المراجع الداخلى واحدة إلا أن آلية تنفيذها وأهدافها مختلفة، وهناك العديد من المحاولات للوصول إلتى تعريف للمراجعة المستمرة. تعرف المراجعة الداخلية المستمرة بأنها عملية تقع تحت سيطرة ومسئولية الإدارة تتم داخل عمليات ومعاملات الوحدة الإقتصادية بحيث يتم من خلالها تقييم الرقابة بشكل مستمر وثابت. كما تعرف المراجعة المستمرة بأنها أساليب تستخدم من خلال

الإدارة وتمكن المراجع من تقييم كفاءة عمليات المتابعة التى تقوم بها الإدارة، وتحديد وتقييم أماكن الخطر.

(AICPA/AICA,2000;AICPA/AICA,2003;CICA,1999;Rezaee, et al., 2002; Chakroun and Khaled,2013; Coderre,2005; Flemming,1999)

كما عرف (Deloitte,2010) المراجعة الداخلية المستمرة بأنها أداة فى يد الإدارة تساعد على تفعيل المتابعة المستمرة بهدف حماية الأصول ودقة البيانات وإمكانية الإعتماد على القوائم المالية. بالإضافة إلى أنها أداة تمكن المراجع الداخلى من التجميع المستمر للمعلومات عن العمليات التى تدعم أنشطة المـــراجعة الخارجيـــة. كما عرفها سرايا وعلى

(٢٠١٠) بأنها عملية تجميع وتقييم لأدلة المراجعة لتحديد كفاءة وفاعلية نظم المحاسبة الفورية مما يساعد على حماية الأصول والحفاظ على سلامة وتكامل البيانات باعداد قوائم مالية يمكن الإعتماد عليها.

يتضح مما سبق، أن مفهوم المراجعة الداخلية المستمرة مشتق من مفهوم المراجعة الداخلية التقليدية الذى وضعه معهد المراجعين الداخليين (IIA,2009) المراجعة الداخلية المستمرة نشاط تأكيدى Assurance وإستشارى Consulting موضوعى ومستقل يتم بشكل مستمر ومتزامن مع وقوع الأحداث بهدف تحسين أعمال المنشأة وتحقيق أهدافها.

وعلى المستوى العالمى نجد أن كل وحدة إقتصادية مقيدة بالبورصات العالمية لديها موقع إلكترونى على شبكة الإنترنت وتقوم بنشر تقاريرها ومعلوماتها المالية وغير المالية بشكل فورى. كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية فى عام ٢٠٠٢ باصدار قانون SOX، وتتطلب المادة (٤٠٩) قيام الوحدات الإقتصادية المقيدة بالبورصة الأمريكية باعداد تقارير مالية فورية عن التغيرات فى الظروف المالية. مما ينعكس بالإيجاب على الوحدة الإقتصادية بجذب الإستثمارات، وزيادة إمكانية

الحصول على القروض خاصة الوحدات الإقتصادية مرتفعة الخطر. (مشابط،٢٠١٤؛ Searcy, et al., 2009 ؛ Verver,2008 ؛ IAASB,2010)

وعلى المستوى المحلى، أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية فى مارس سنة ٢٠١٢ العديد من القرارات منها، إلزام جميع الوحدات الإقتصادية المقيدة بالبورصة المصرية بانشاء مواقع إلكترونية على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) لنشر بياناتها وقوائمها المالية السنوية والدورية والتقارير الإيضاحية. (الهيئة العامة للرقابة المالية ، ٢٠١٢) وهذا يتطلب هيكلاً فاعلاً للرقابة الداخلية والتأكد من فاعليته بشكل مستمر، وتشكل المراجعة الداخلية المستمرة أحد الآليات المستخدمة للتأكد من فاعلية هيكل الرقابة الداخلية بشكل مستمر. وهناك إختلاف واضح بين المتابعة المستمرة والمراجعة الداخلية المستمرة، وتشكلان فى نفس الوقت أحجار زاوية فى مساعدة المراجعة الداخلية للإستجابة للتوقعات من دورها وقدرتها على تحقيق أهدافها الرقابية، كما تساعد الوحدات الإقتصادية على تحقيق الكفاءة التشغيلية لعملياتها.

كما أشار تقرير لجنة COSO الصادر عام١٩٩٢ (COSO ,1992) إلى، تمثل المتابعة المستمرة أحد مكونات الهيكل المتكامل للرقابة الداخلية، كما تمثل التقييم الشامل لمكونات هيكل الرقابة الداخلية للتحقق من فاعليته وكفاءته. ويكون التقييم بشكل دورى كل فترة من الزمن، ومن الصعب القيام بهذه المتابعة بشكل دورى، كما أوضح تقرير منشأة KPMG الصادر عام ٢٠٠٨ للمراجعة أن القيام بالمتابعة المستمرة يؤدى إلى إضافة قيمة للوحدة الإقتصادية من خلال القدرة على تحقيق الأهداف وإدارة الخطر بشكل فاعل وتحسين الإلتزام بالتشريعات واللوائح. كما تمثل المتابعة المستمرة آداة فاعلة فى متابعة هيكل الرقابة الداخلية مما يؤدى إلى تحسين الرقابة المالية والتشغيلية داخل الوحدة الإقتصادية، وسرعة التقرير عن أوجه القصور لتدعيم إتخاذ قرارات التصحيح الفورية، وتحسين العمل وزيادة القيمة من

منظور أصحاب المصالح. كما تطبق المتابعة المستمرة فى الوحدة الاقتصادية للتحقق من مدى كفاءة وفاعلية هيكل الرقابة الداخلية فى ظل التشغيل الإلكترونى للبيانات، والوسيلة أو الآداة التى تحقق المتابعة المستمرة هى المراجعة الداخلية المستمرة. وتكون المتابعة فعالة عندما يكون هيكل الرقابة الداخلية متداخل مع بيئة التشغيل وينتج تقارير منتظمة ومستمرة عن المتابعة وتوثيقها والتقرير عنها فى الوقت المناسب وعلى المستوى الإدارى الملائم. (KPMG,2008)

وفى هذا المجال، قام (Daigle, et al., 2008) بتعريف المتابعة المستمرة بأنها عملية تقوم بها الإدارة للتقرير بشكل مستمر عما إذا كان القائمون بأنشطة الوحدة الإقتصادية ملتزمين بالسياسات والإجراءات الموضوعة من قبل الإدارة. كما قام (Verver,2008) بتعريف المتابعة المستمرة بأنها عملية تقع تحت سيطرة ومسئولية الإدارة بحيث يتم من خلالها متابعة عمليات الوحدة الإقتصادية بشكل مستمر بما يسمح بتقييم مدى فاعلية الرقابة الداخلية على العمليات ومدى سلامة التشغيل، يعتمد تطبيق المتابعة المستمرة على الإجراءات الآلية. كما تساعد المراجعة الداخلية المستمرة فى التأكد من أن الرقابة الداخلية للنظام تعطي الثقة المستمرة عن طبيعة معالجة العمليات المالية، وبالتالي تكون البيانات والمعلومات صحيحة ودقيقة وكاملة وآمنة، والتأكد من أن إجراءات المعالجة صحيحة وفعالة أثناء تشغيل النظام، بالإضافة إلى أن النظام ينتج معلومات مالية أو أي معلومات أخرى تتميز بالدقة.

تتمثل أهمية المراجعة الداخلية المستمرة فى؛ تضيف المراجعة المستمرة قيمة للوحدة الإقتصادية من خلال وسائل تحسين الإلتزام بالقوانين والتشريعات وإدارة المخاطر والقدرة على تحقيق الأهداف، وتوفر مستويات جديدة من التنظيم لمتابعة الرقابة الداخلية وتنظيم واضح لبيانات المراجعة والإشراف على الوحدة الإقتصادية. كما تمثل تطوراً طبيعياً لبيئة الرقابة وجهود المراجعة، وتوفير رؤية شاملة داخل العمليات والأنشطة والمعاملات مما يؤدى إلى توافر شفافية كبيرة للمديرين والمستثمرين وأصحاب المصلحة الأخرين بسبب عدم النظر للمتابعة والمراجعة

المستمرة بنظرة قصيرة الأجل ولكن يتم النظر لهما على أنهما منهج منظم ، وللحصول على الإستفادة القصوى منهما ينبغى تطبيقهما بشكل متواز وتعظيم الميزة التنافسية وزيادة القيمة لأصحاب المصلحة. كما تكمن أهمية المراجعة الداخلية المستمرة فى؛ إضفاء الصدق المستمر على الإفصاح الفورى للشركات عبر الإنترنت، كما تجعل عملية المراجعة أكثر كفاءة مع تحسين جودتها وقدرتها على تحقيق أهدافها، بالإضافة إلى العلاقة العملية بين المراجعة الداخلية والإدارة، لأن الإدارة يمكن أن ترى المراجعة الداخلية بشكل أفضل من حيث أنها توفر لها مزايا تشغيلية. كما تساعد فى تحديد مدى كفاءة وفعالية نظم المحاسبة الفورية فى حماية الأصول، والحفاظ على موضوعية البيانات، بالإضافة إلى جعل إجراءات المراجعة تتم بشكل آلى لذلك يركز المراجع على المناطق الأكثر خطراً، وتقليل إجراءات المراجعة يقلل بشكل كبير الوقت المطلوب لإكتشاف الأخطاء والغش. (على وأخرون، ٢٠٠٨؛ مشابط، ٢٠١٤؛ Hunt and Mare,2010)

يتضح مما سبق، تمكن المراجعة المستمرة فريق المراجعة الداخلية من التركيز على المناطق الأكثر خطراً. وتساعد المتابعة المستمرة الإدارة من الوفاء بالمتطلبات القانونية والتشريعية، والقدرة على التقييم الصحيح لهيكل الرقابة الداخلية من خلال المتابعة المستمرة لعمليات الوحدة الإقتصادية والقدرة على إكتشاف الأخطاء والغش وسوء إستخدام الأصول وعدم كفاءة العمليات فى الوقت المناسب، مما يؤثر على فاعلية وجودة التقارير المالية.

مفهوم جودة التقارير المالية:

ينطوى مفهوم جودة التقارير المالية على خصائص المعلومات المالية التى تتضمنها تلك التقارير، ولا يوجد إتفاق بين الهيئات أو الباحثين على مجموعة الخصائص، إلا أن هناك إتفاق على بعض الخصائص الأساسية والتى تنبثق من منفعة المعلومات المحاسبية فى إتخاذ القرارات والتى تتوقف على درجة الثقة فى المعلومات وعلى ملائمة تلك المعلومات، بالإضافة إلى قابلية تلك المعلومات

للمقارنة. هذه العوامل مجتمعة تساهم فى تحسين منفعة المعلومات المحاسبية لإتخاذ القرارات، وتتوقف الثقة فى المعلومات على كل من ؛ تمثيلها لحقيقة الأحداث والوقائع وعدالة تلك المعلومات، وقابليتها للتحقق. ومن العوامل المؤثرة فى جودة التقارير المالية؛ معايير المحاسبة، جودة المراجعة، دوافع الإدارة، وحوكمة الشركات. (نوروأخرون، ٢٠٠٧)

ومن إحدى المبادىء الرئيسية لحوكمة الشركات والتى إقترحتها منظمة التعاون الإقتصادى والتنمية (OECD)هو مبدأ الافصاح والشفافية والذى يشير إلى تحقيق جودة الإفصاح المحاسبى فى التقارير المالية المنشورة من خلال عدة آليات متنوعة من أهمها الإفصاح الإلكترونى للتقارير المالية المنشورة، نظراً لما تملكه من توفير معلومات محاسبية ملائمة ومتعددة ومناسبة لجميع فئات مستخدمى المعلومات المحاسبية. (الميهى، ٢٠١١)

وفى هذا الصدد، من الأسباب الرئيسية للإهتمام بجودة التقارير المالية، كونها المدخلات الأساسية لعملية إتخاذ القرارات الإستثمارية، كما أن سلامة الموقف المالى للبنك وصياغة إستراتيجية العمل به وسياسة المخاطر يسهم فى الإفصاح والشفافية. وقد أصدرت لجنة بازل تقرير عن تعزيز الحوكمة فى المصارف عام ١٩٩٩ ثم أصدرت نسخة معدلة فى عام ٢٠٠٥، وفى فبراير ٢٠٠٦ أصدرت نسخة محدثة تتضمن مبادىء الحوكمة فى المصارف. ويختلف مفهوم الجودة من مستخدم لأخر ومن فرد لأخر، ويرجع السبب إلى إختلاف الآراء للعناصر المحددة لها. وقد قامت الكثير من الشركات الكبرى في معظم دول العالم بنشر تقاريرها المالية في موقع الشركة على الإنترنت, ومن الملاحظ إختلاف طبيعة ومحتويات التقارير المالية المنشورة إلكترونياً بين الشركات, ففي بعض الأحيان يصاحب تلك التقارير, تقرير مراجع الحسابات بدون توضيح لنوعية المعلومات التى تم مراجعتها. ومن شأن هذه الممارسة الغير المنتظمة أن تؤدي إلى معلومات مضللة وبالتالي تضلل مستخدمي القوائم المالية.(المطيرى، ٢٠٠٣)

يتضح مما سبق، أن مفهوم جودة التقارير المالية يجب التعامل معها باعتبارها منتج يتم تقديمه للعميل وهو مستخدمى التقارير المالية، ويجب أن يقدم هذا المنتج للعميل كل ما يساعده على تحقيق أهدافه، وتوفير قدر كبير من الرضا لديه. كما تواجه مهنة المحاسبة والمراجعة تحديات جديدة فيما يتعلق بنشر القوائم المالية على الإنترنت مما يؤدي إلى إضعاف الثقة في البيانات ومن هذه التحديات؛ لجوء الشركات إلى نشر قوائم مالية لم يتم مراجعتها في مواقعها على الشبكة العالمية (الإنترنت) أو الربط بين بياناتها المالية التى تم مراجعتها أو التى لم يتم مراجعتها على الإنترنت مما قد يؤدي إلى تضليل المستخدمين، وتعرض البيانات المالية المنشورة على الإنترنت للتلاعب والتغيير من قبل أطراف أخرى بسبب عدم تأمين الموقع الإلكتروني، وتعرض البيانات المالية المنشورة على الإنترنت للتلاعب والتغير من قبل صاحب المنشأة.

متطلبات تطبيق المراجعة الداخلية المستمرة فى منشآت الأعمال لتحسين جودة التقارير المالية:

يمثل إستخدام المراجعة الداخلية المستمرة أحد مطالب أصحاب المصلحة خاصة الإدارة، والتى تحتاج إلى معلومات فورية موثوق فيها ويمكن الإعتماد عليها. وتنبع أهمية تطوير فعالية المراجعة الداخلية المستمرة من خلال العوامل التالية؛ أهمية المراجعة الداخلية من حيث بث الثقة والمصداقية فى المعلومات التى يتم مراجعتها، حيث أن الإدارة العليا تستعين بالمراجعة الداخلية من خلال إمدادها بالمعلومات الموثوق فيها، والتى تمكن المنشأة من إتخاذ القرارات الإستراتيجية التى تؤدى إلى تعظيم القيمة الإقتصادية المضافة لها. وتساعد إدارة المراجعة الداخلية على إرساء قواعد الرقابة والمساءلة وتوفير المعلومات عن الأهداف المخططة، وكيفية قيام الإدارات بتنفيذ أنشطتها ومدى ملائمة الأهداف والنتائج النهائية مع الأهداف المخططة وتقويم النتائج وتقديم التوصيات المناسبة إلى الإدارة العليا لتلافى وعلاج أوجه الضعف وتقوية نواحى القوة فى الأداء، وهذا يؤدى بالضرورة إلى

تحسين القيمة الإقتصادية المضافة للمنشأة. كما تختص المراجعة الداخلية بزيادة قدرتها على المساهمة فى إدارة المخاطر، فضلاً عن تقييمها الذاتى والمستمر لبيئة الرقابة ورقابة الجودة مما يؤدى إلى زيادة القيمة الإقتصادية المضافة للمنشأة. ويساعد فى تخفيض الوقت اللازم لإنجاز العمل، وتدعيم وتطوير تقرير المراجعة، وجدوى التوصيات التى يقترحها فريق المراجعة بشأن تطوير تنفيذ العملية مجال المراجعة. (مشابط،٢٠١٤؛ الكاشف، ٢٠٠٠؛ خليل، ٢٠٠٣؛ مسعود،٢٠١٣؛ IIA,2013)

ويتطلب تطبيق المراجعة الداخلية المستمرة ضرورة وجود تفاعل بين الهيكل التنظيمى للوحدة الإقتصادية وكل من الرقابة الداخلية وعمليات الوحدة الإقتصادية، والتقدم التكنولوجى، بالإضافة إلى الأفراد داخل هذه الوحدات. من العوامل التى تساعد فى تفعيل إستخدام المراجعة الداخلية المستمرة؛ مثالية العمليات من حيث سرعتها وكفاءتها وتوقيتها والتخصيص الملائم للموارد مما يساعد على تحديد الأنظمة غير الفاعلة وإتخاذ الإجراءات التصحيحية والتحسين المستمر للعمليات. بالإضافة إلى، الرقابة الداخلية للوحدة الإقتصادية وتتمثل فى؛ الإلتزام المستمر بالتشريعات ذات العلاقة بالوحدة الإقتصادية، والكفاءة والفاعلية التشغيلية، وجودة المعلومات ، والشفافية. وتوافر موارد بشرية ذات خبرة ومهارة للتعامل بشكل جيد مع عمليات المراجعة الداخلية والتكنولوجيا المتوافرة داخل الوحدة الإقتصادية، وأن يكون هناك إستراتيجية واضحة داخل الوحدة الإقتصادية تجاه مواردها البشرية، وتكون مواردها البشرية ذات معرفة وخبرة ومهارات متنوعة فى تكنولوجيا المعلومات. بالإضافة إلى توافر التكنولوجيا داخل الوحدات الإقتصادية لتقليل تكاليف العمليات ودقة البيانات مما يساعد فى إضافة قيمة للمراجعة الداخلية.

(KPMG, 2010 ; Stippich, 2011; Havelka, 2012)

ويوضح الشكل رقم (١) متطلبات تطبيق المراجعة الداخلية المستمرة لتحسين جودة التقارير المالية.

الشكل رقم (١)
متطلبات تطبيق المراجعة الداخلية المستمرة لتحسين جودة التقارير المالية

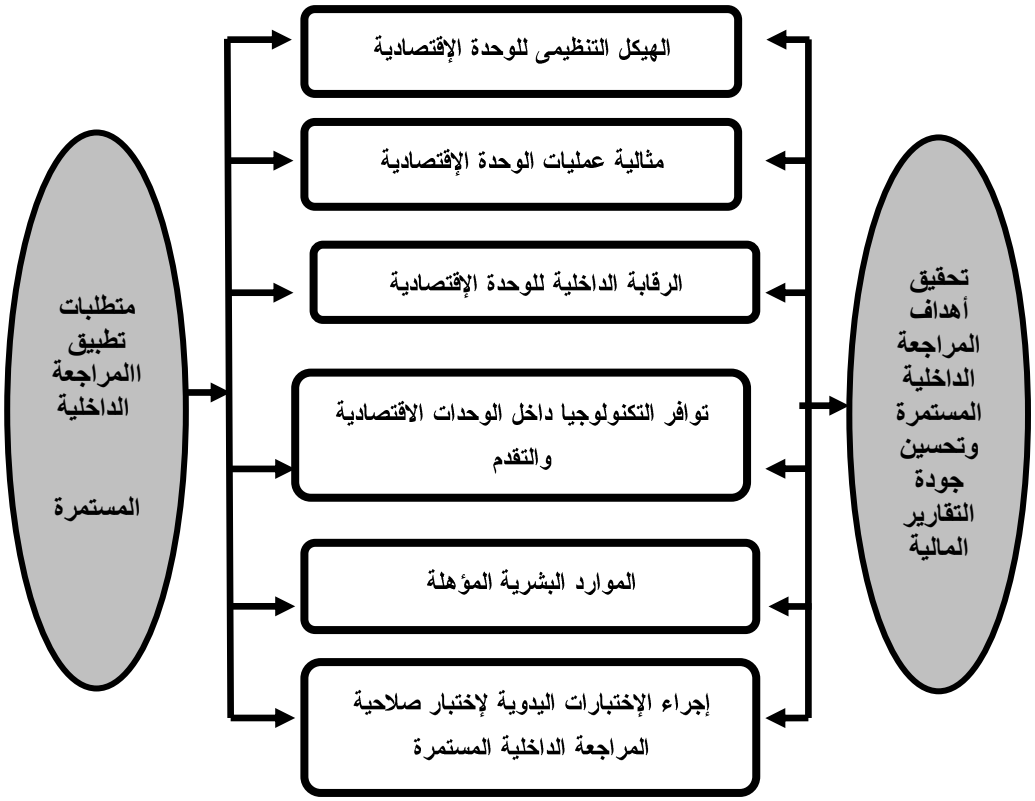

يتضح من الشكل السابق، تتمثل متطلبات تطبيق المراجعة الداخلية المستمرة فى؛ الهيكل التنظيمى للوحدة الإقتصادية والذى يؤثر على الوضع التنظيمى لإدارة المراجعة الداخلية وإستقلالها عن الوحدة الإقتصادية ومثالية العمليات التى تتم داخل الوحدة الإقتصادية مع ضرورة تفاعلها مع الرقابة الداخلية وعمليات الوحدة الإقتصادية، بالإضافة إلى التقدم التكنولوجى، ومجموعة الأفراد داخل إدارة المراجعة الداخلية بالوحدات الإقتصادية مع ضرورة إجراء الإختبارات اليدوية لإختبار صلاحية المراجعة الداخلية المستمرة كل فترة.

يتضح مما سبق، تركز المراجعة الداخلية المستمرة على كل العمليات متضمنه العناصر التى لا توجد فى التقارير المالية. وتكون أقرب إلى الفحص الإشرافى حيث

تقوم بالفحص قبل وأثناء وبعد حدوث العمليات أكثر من الفحص التقليدى والذى يراجع ويفحص العمليات بعد حدوثها فقط. ويمكن للمراجعة الداخلية المستمرة التنبؤ بالحدث قبل وقوعه والتنبؤ بالأحداث قبل تحولها إلى أزمة مالية. يشتمل مجال المراجعة المستمرة على؛ المعلومات والتقارير المالية الفورية، وكافة المعلومات المالية الجوهرية التى يمكن أن ينتجها نظام المحاسبة الفورية. وتعد المراجعة الداخلية المستمرة من متطلبات تطبيق المتابعة المستمرة مما يؤدى إلى تكامل مسئولية الإدارة تجاه الرقابة الداخلية مع مسئولية المراجع الداخلى عن التوكيد المستمر بشأن الرقابة الداخلية، مع الحفاظ على إستقلال المراجعة الداخلية إستقلالاً تنظيمياً وهذا التكامل يؤدى إلى زيادة التعاون بين الإدارة والمراجعة الداخلية لتخفيض جهود وأنشطة الرقابة المتكررة مما يمكن الوحدة الإقتصادية من التكيف السريع والتفاعل مع التغيرات التنظيمية والخطر.

ويوضح الشكل رقم (٢) خطوات تطبيق المراجعة الداخلية المستمرة.

الشكل رقم (٢)
خطوات تطبيق المراجعة الداخلية المستمرة.

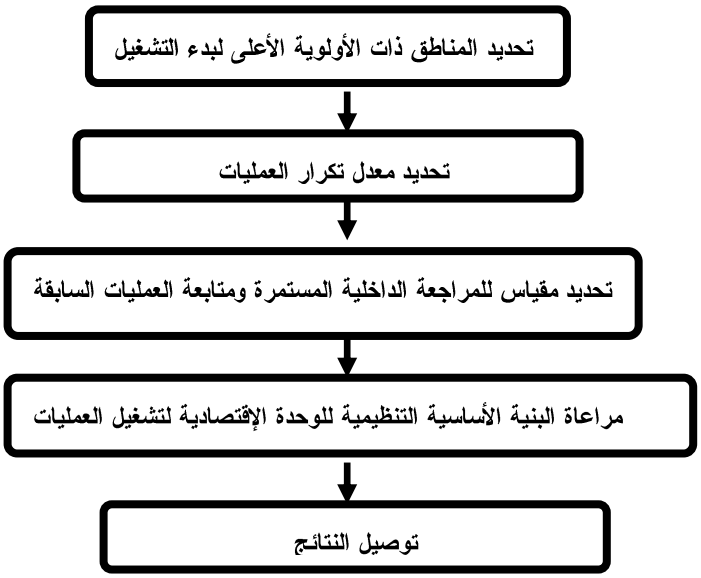

يتضح من الشكل السابق، أهمية تحديد أهداف المراجعة الداخلية المستمرة داخل الوحدات الإقتصادية، وتحديد نطاقها لكى يتم تطبيقها، وتحديد البيانات المطلوبة لتنفيذها، وتجميع البيانات وتشغيلها وتحليلها وإعداد تقرير بالإستثناءات التى ظهرت أثناء عملية المراجعة. ولكى يتم تطبيق المراجعة الداخلية المستمرة بكفاءة ، يجب تحديد المناطق ذات الأولوية الأعلى لبدء التشغيل، وتحديد قواعد المتابعة والمراجعة المستمرة، ثم تحديد معدل تكرار العمليات، وتحديد مقياس للمراجعة الداخلية المستمرة ومتابعة العمليات السابقة، مع مراعاة البنية الأساسية التنظيمية للوحدة الإقتصادية لتشغيل العمليات وتأثيرها على موقع العمل وتوصيل النتائج. (Ziegenfuss, 2006؛ KPMG, 2008؛ مشابط،٢٠١٤)

أهم المشاكل والتحديات المصاحبة للمراجعة الداخلية المستمرة:

أدت التطورات الهائلة فى تكنولوجيا المعلومات فى الآونة الأخيرة إلى حدوث تغيرات جذرية فى بيئة الأعمال، وإلى تطبيق أساليب وأنماط جديدة فى معالجة تلك الأعمال. ومن هذا المنطلق أصبح من الضرورى مواكبة أنظمة الرقابة الداخلية للتكنولوجيا وما أحدثته على النظام المحاسبي من تغيرات. من المشاكل التى قد تواجه أى وحدة إقتصادية هو عدم توافر العوامل التى تدعم المراجعة الداخلية المستمرة فى تحقيق أهدافها ومنها؛ عدم توافر عمليات مناسبة للمراجعة الداخلية يؤدى إلى أن بيئة الرقابة غير ملائمة لتطبيق المراجعة الداخلية المستمرة، بالإضافة إلى عدم توافر الكوادر المهنية المؤهلة والمدربة للقيام بالمراجعة يجعل من الصعب تطبيق المراجعة الداخلية المستمرة. يضاف لما سبق، تداخل وتعقد المتغيرات مما يصعب على المراجع الداخلى تحديد المسئولية. ومن المشاكل التى قد تواجه أى وحدة إقتصادية؛ غياب تكنولوجيا المعلومات الملائمة لا يمكن الوحدة الاقتصادية من التطبيق السليم للمراجعة الداخلية المستمرة، وتغيير البيانات بشكل غير سليم (غير مصرح به) فى الدفتر أو الملف الرئيسى Master File أى إمكانية التلاعب فى البيانات. هذه المخاطر السابقة يختلف مداها وتأثيرها إعتماداً على طبيعة وخصائص

نظام معلومات الشركة والذى يؤثر فى التقارير المالية، لذلك من الضرورى وجود قيود على دخول الأطراف المختلفة لقواعد البيانات وذلك لتجنب فقد أو سرقة أو تدمير المعلومات. ويختلف مدى التأثير لهذه المخاطر إعتماداً على طبيعة نظام المعلومات للوحدة. ويمكن حل ذلك عن طريق توفير الموارد المالية للإستثمار فى تكنولوجيا المعلومات، والتدريب المناسب للأفراد لتوفير موارد بشرية ذات كفاءة مع تحسين عمليات الرقابة مما يوفر بيئة رقابية مناسبة داخل الوحدة الإقتصادية. (Warren and Smith,2006؛ على وأخرون، ٢٠٠٨)

ويوضح الشكل رقم (٣) مشاكل تطبيق المراجعة الداخلية المستمرة.

الشكل رقم (٣)

مشاكل تطبيق المراجعة الداخلية المستمرة

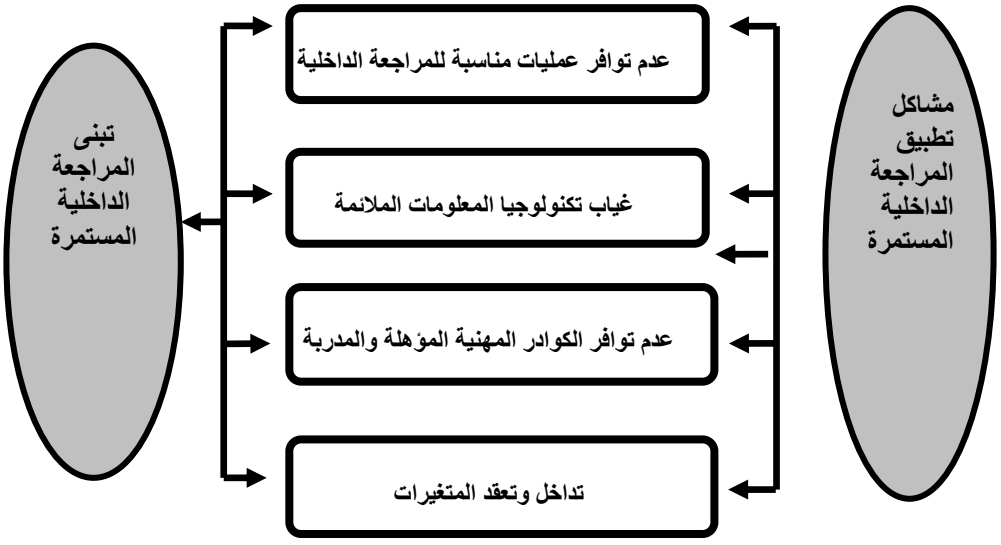

يتضح من الشكل السابق، من المشاكل التى تواجه تطبيق المراجعة الداخلية المستمرة؛ عدم توافر عمليات مناسبة للمراجعة الداخلية، وغياب تكنولوجيا المعلومات الملائمة، بالإضافة إلى عدم توافر الكوادر المهنية المؤهلة والمدربة، وتداخل وتعقد المتغيرات، مما يؤثر على تبنى المراجعة الداخلية المستمرة.

آليات تفعيل مدخل المـراجعة الداخلية المستمـرة لزيادة القيمـة التى تضيفها إلى منشآت الأعمال وتحسين جودة التقارير المالية:

أدت الأزمة المالية العالمية إلى إنخفاض القيمة المحققة للمساهمين فى العديد من الشركات العالمية، وعلى الرغم من أن مسئولية ذلك تقع على عاتق مجالس إدارة تلك الشركات نتيجة فشلهم فى عملية إدارة المخاطر, إلا أن المراجعين الداخليين فى تلك الشركات لم يقوموا بتقييم المخاطر على أساس القيمة المحققة للمساهمين ولكنهم ركزوا فقط على المخاطر الهامة من وجهة نظر الإدارة.

ومن خلال تحليل وإستقراء الدراسات السابقة، تم التوصل إلى أهمية قيام المراجعة الداخلية بعمليات المراجعة المستمرة لزيادة جودة التقارير المالية للشركات، مع التهيئة المناسبة للقائمين عليها، حتى يمكن للمنشأة الوقوف على إجمالى المخاطر التى قد تتعرض لها، فضلاً عن ضمان المنشأة زيادة فعالية عمليات المراجعة الخارجية نتيجة التعاون القائم بين كل من المراجع الداخلى والخارجى. مع إعادة هندسة عملية المراجعة الداخلية من خلال تطوير وتحسين عمليات التخطيط، التنفيذ، الإتصال والتقرير، والمتابعة، والمناقشة مع الإدارة. وتطوير دور المراجعة الداخلية وجعلها أكثر قدرة على دعم كافة عمليات المنشأة بما يؤدى لتعظيم ما يتولد عنها من قيمة، ويتطلب ذلك ضرورة النظر للمراجعة الداخلية من منظور شامل لتحديد الأنشطة المكونة لها. مسعود (٢٠١٣)

تتمثل آليات تفعيل مدخل المراجعة الداخلية المستمرة لزيادة القيمة وتحسين جودة التقارير المالية فى:

أ- التهيئة المناسبة لفريق عمل المراجعة الداخليـــــة لفهم وإدراك جميع القضايا الهامة

المرتبطة بالمنشأة.

ب- دعم ومساندة الإدارة العليا لأنشطة إدارة المراجعة الداخلية.

ج- أهميـة توافر الخصائص الإدارية لنظم تكنـــولوجيا المعلومات وتوسيع نطاق المراجعة

الداخلية المستمرة فى مجال إدارة المخاطر بالبنوك.

أ- التهيئة المناسبة لفريق عمل المراجعة الداخلية لفهم وإدراك جميع القضايا الهامة المرتبطة بالمنشأة: أهمية إدراك الحقائق التنظيمية والسياسية التى تواجه المخططين الإستراتيجيين على مستوى القطاع الذى تعمل به المنشأة، والتاهيل العلمى والعملى الكافى للمراجع الداخلى وخبرته بتكنولوجيا المعلومات مما يزيد من جودة التقارير المالية، مع ضرورة توافر مجموعة من الصفات السلوكية الهامة مثل النزاهة والإخلاص والمحافظة على سرية المعلومات، ويستطيع المراجع الإستعانة بخبير يمتلك مهارات متخصصة. بالإضافة إلى، إستقلال إدارة المراجعة الداخلية كمعيار للموضوعية فى الآداء والأنشطة، ويقصد بالموضوعية تمتع أعضاء فريق المراجعة الداخلية بحرية كاملة فى ممارسة مهامها دون تحيز. وقد تطلب معيار المراجعة ١١٠٠(الإستقلالية والموضوعية)، الوضع التنظيمى لإدارة المراجعة الداخلية فى مستوى يسمح له بآداء المسئوليات والمهام المكلف بها بإستقلال وموضوعية، أى ضرورة وضع إدارة المراجعة الداخلية فى موقع متوازى مع مجلس الإدارة مما يحقق جودة أنشطتها.

يضاف لما سبق، دعم فريق المراجعة الداخلية بالتخصصات الفنية الملائمة والضرورية وذات العلاقة المباشرة والمستمرة بعمل المنظمة ومعرفة أوسع من مجرد النواحى المالية والمحاسبية، والقدرة على التفكير التحليلى والتنبؤ والتخطيط طويل الأجل. والإلتزام بمعايير الآداء المهنى ودستور آداب وسلوك مهنة المراجعة الداخلية، الإلتزام بما ورد فى مقررات لجنة بازل المختلفة وتعليمات البنك المركزى المصرى عند آداء المهام بالبنك، والتطوير المستمر فى برامج التعليم المهنى المستمر، وتوجيه البحوث لحل مشاكل الممارسة المهنية والمشاركة فى تخطيط وتنفيذ برامج التعليم المهنى المستمر.

ب- دعم ومساندة الإدارة العليا لأنشطة إدارة المراجعة الداخلية: يعد دعم ومساندة الإدارة العليا لأنشطة إدارة المراجعة الداخلية معيار هام ومؤثر فى فعالية وآداء أنشطتها، من خلال توفير إحتياجاتها المادية والبشرية، وعدم التدخل فى عملها، مع متابعة وتنفيذ توصياتها ومقترحاتها، وجود ثقافة تدعم إتجاه المنشأة بتبنى عملية التطوير والتحسين المستمر ، أهمية تبنى مجالس الإدارة برامج تدريب المراجعين الداخليين بما يتلاءم مع المراجعة المستمرة للقيام بعملهم بكفاءة، أهمية إعادة التأهيل والتخطيط لنجاح مهنة المراجعة الداخلية فى تجاوز التحدى الذى يواجهها، وتوفير الموارد والإمكانيات اللازمة لأداء نشاط المراجعة الداخلية وكفاءة إستخدامها، أهمية قيام الجمعيات العامة بدعم مجالس الإدارة لتطوير المراجعة الداخلية وتلزمها بالافصاح عن القيمة المضافة التى تحققها إدارة المراجعة الداخلية سنوياً. بالإضافة إلى وجود سياسة واضحة تؤكد على دعم إدارة المنشأة وإلتزامها بتحقيق أمن وسلامة المعلومات، تحقيق الأمن التنظيمى، ويستلزم ذلك ضرورة توفير المناخ الإدارى الملائم الذى يضمن تطبيق سياسات وإجراءات تحقيق أمن وسلامة المعلومات وتحديد الأفراد المسموح لها بالإطلاع على البيانات. ولاشك إن عدم كفاية الدعم من جانب الإدارة العليا لأنشطة المراجعة الداخلية يعوق تأدية مهامها بفاعلية.

ج- أهمية توافر الخصائص الإدارية لنظم تكنولوجيا المعلومات وتوسيع نطاق المراجعة الداخلية المستمرة فى مجال إدارة المخاطر بالبنوك: لكي تتمكن الإدارة من تنفيذ أنشطتها وتحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية، يجب بناء وتطوير أنظمتها المعلوماتية بصورة ملائمة بحيث تكون قادرة على تحقيق الخصائص الفرعية ومنها؛ الحداثة ومواكبة التطورات المتسارعة التي يحدثها الإبداع التكنولوجي المتواصل في مجال تقنية وتكنولوجيا المعلومات وإستخداماتها المصرفية وما تنتجه من فرص وإمكانيات تساعد على إنجاز الأنشطة والعمليات المصرفية بصورة كفء وتسهم في تحقيق ميزة تنافسية للبنك، والقدرة على تحقيق التكامل بين أنشطة

وفعاليات الأنظمة الفرعية وتجنب التعارض بين الوظائف المختلفة، سهولة الإستخدام والسرعة في إنجاز العمليات، والقدرة على تحقيق درجة عالية من الدقة والموثوقية في المعلومات التي ينتجها، على الرغم من تنوع وضخامة حجم العمليات. من الخصائص الإدارية لنظم تقنية المعلومات في البنوك؛ وجود دليل عمل يتضمن وصفاً محدداً لكافة الوظائف والمهام، وتحديداً للإجراءات المتبعة وقنوات الإتصال الرسمية بين الإدارات والأقسام المختلفة ودوره في تطبيق نظام من المسؤولية، وتوافر ضوابط رقابية كافية لتوفير الحماية المناسبة لمكونات النظم المنطقية (البرامج والملفات)، وتحقيق التكامل والترابط التنظيمي بين الإدارات والأقسام المختلفة.

يضاف لما سبق، لكى ينجح المراجع الداخلى فى تحقيق هدف إضافة القيمة وتحسين عمليات البنوك، يجب أن يكون لديه فهم لطبيعة نشاط البنك والمخاطر التى يتعرض لها حتى يتمكن من فحص وتقييم هذه الأنشطة وتقييم فعالية إدارة المخاطر. إن المنفعة المتوقعة من تطبيق مدخل القيمة الإقتصادية المضافة لدى ممارسة وظيفة المراجعة الداخلية لا تكتمل إلا من خلال القيام بممارسة محور التقويم الذاتى لإدارة المراجعة الداخلية وبيان مدى التقدم الذى حققته فى مجال إنجاز أهدافها ورسالتها الأساسية فى سياق الإستراتيجية العامة للبنوك التجارية، وذلك بما يضمن ربط معايير تقويم آداء إدارة المراجعة الداخلية كمجموعة متكاملة يمكن الإعتماد عليها فى قياس وتقويم عوامل ومتغيرات النجاح طويلة الأجل للإدارة. وفى هذا الإطار أكدت لجنة بازل من خلال ما ورد بالمبدأ التاسع من مبادىء حوكمة البنوك على، حتمية قيام مجلس الإدارة والإدارة العليا بالبنك بتحسين قدرة وظيفة المراجعة الداخلية فى تحديد ومعالجة المشاكل المرتبطة بإدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية، من خلال تولى المراجعين الداخليين مهام الحكم على فاعلية إدارة المخاطر والتقرير عن المخاطر ونتائج الإختبارات لمجلس الإدارة.(Basel(2010 وتعد إدارة المخاطر أحد الإتجاهات المعاصره اللازمه لتقييم عناصر الخطر بالبنوك وتوفير المعلومات

التفصيلية التى تساعد على ترشيد القرارات. (Krishnan, 2005 ; مسعود،١٣ ٢٠; شاهين،٢٠١٤; سعد الدين، ٢٠٠٩)

ويوضح الشكل رقم (٤) آليات تفعيل مدخل المـراجعة الداخلية المستمـرة لزيادة القيمـة التى تضيفها إلى منشآت الأعمال وتحسين جودة التقارير المالية

الشكل رقم (٤)

آليات تفعيل مدخل المـراجعة الداخلية المستمـرة وتحسين جودة التقارير المالية

يتضح من الشكل رقم (٤)، أهمية تطوير المراجعة الداخلية لزيادة القيمة التى تضيفها إلى منشأت الأعمال وتحسين جودة التقارير المالية من خلال مجموعة من الآليات المقترحة لتفعيل مدخل المـراجعة الداخلية المستمـرة لزيادة القيمـة التى تضيفها إلى منشآت الأعمال وتحسين جودة التقارير المالية ، وتتمثل فى؛ التهيئة المناسبة لفريق عمل المراجعة الداخلية لفهم وإدراك جميع القضايا الهامة المرتبطة بالمنشأة، ودعم ومساندة الإدارة العليا لأنشطة إدارة المراجعة الداخلية، وأهميـة توافر الخصائص الإدارية لنظم تكنـــولوجيا المعلومات وتوسيع نطاق المراجعة .

أثر تبنى تطبيق المراجعة الداخلية المستمرة على تحسين جودة التقارير المالية:

ظهرت الحاجة إلى ضرورة إعادة الثقة فى التقارير المالية وما تحتويه من معلومات هامة، وتخفيض الزمن المستغرق فى إعدادها خاصة فى ظل تطبيق

المراجعة الداخلية المستمرة. (الشهاوى، ٢٠١٤) وقد قامت الإصدارات المهنية الحديثة (AICPA,SAS, No.55,1988; No.78, 1997) بتقديم إطار لتوضيح تأثير تكنولوجيا المعلومات على عملية إعداد القوائم المالية، وعلى الرقابة الداخلية، وعلى فهم المراجع الداخلى لنظم الرقابة الداخلية على عملية إعداد القوائم المالية، وعلى تقييم خطر الرقابة مع وصف المنافع والمخاطر الناجمة عن إستخدام تكنولوجيا المعلومات على الرقابة الداخلية. وتؤثر تكنولوجيا المعلومات على كل جزء من الأجزاء الخمسة التى تشكل هيكل الرقابة الداخلية والذى يؤثر فى عملية إعداد القوائم والتقارير المالية وفى تحقيق أهداف الرقابة الداخلية وزيادة جودة الإفصاح المحاسبى بالتقارير المالية. كما تطلبت من المراجع الداخلى تطوير عمله لإستعادة الثقة فى آدائه، والوفاء بمتطلبات هذه الإصدارات ووسيلة التطوير، كما أنها آداة تكنولوجية متقدمة يتم إستخدامها للمراجعة بشكل فورى ومستمر.

وفى هذا المجال، تتم المراجعة الداخلية المستمرة بهدف تحسين أعمال الوحدة الإقتصادية وتحقيق أهدافها، مما يضمن إعداد قوائم مالية خالية من التحريفات الجوهرية وتقوم بحماية الأصول وضمان الإلتزام بالقوانين واللوائح ذات العلاقة بالوحدة. وتتضمن أساليب المراجعة المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات، إستخدام برامج آلية للمراجعة، وتزداد أهمية المراجعة الداخلية المستمرة مع زيادة الطلب على المعلومات الأكثر ملاءمة والممكن الإعتماد عليها فى الوقت المناسب. وتؤثر المراجعة الداخلية المستمرة على عملية المراجعة فى العديد من النواحى منها؛ يجب على المراجع الداخلى فهم تدفق المعلومات وأنشطة الرقابة المرتبطة بها لزيادة الإعتماد على البيانات الإلكترونية، فحص مدى وجود إجراءات رقابة داخلية ملائمة باجراء إختبارات لتحديد فعالية نظم الرقابة الداخلية التى تهدف لمنع وإكتشاف وتصحيح التحريفات الجوهرية فى القوائم المالية. إن التشريعات المنظمة لأعمال إدارة الوحدات الإقتصادية وتزايد مسئولياتها، أوجد ضغوطاً على المراجعين الداخليين للبحث عن طرق جديدة تعزز كفاءة وفاعلية عملهم وتمثل آداة مساعدة لقيام

الإدارة بمسئولياتها من خلال المراجعة الداخلية المستمرة. بالإضافة إلى أن المراجعة الداخلية التقليدية لم تعد كافية لمقابلة الإلتزامات الحالية على الوحدات الإقتصادية. (Warren and Smith, 2006 ; على وأخرون، ٢٠٠٨)

وفى هذا الصدد، تمكن المتابعة المستمرة الإدارة من، تقييم مدى فاعلية هيكل الرقابة الداخلية وكشف الخطر المرتبط بالعمل وتحسين عمليات المشروع وأنشطته وتدعيم الإلتزام بالمعايير والأخلاق وتنفيذ قرارات كمية ونوعية مرتبطة بالخطر فى الوقت المناسب، كما تزيد من فاعلية الرقابة والمتابعة عبر تكنولوجيا المعلومات. ومن مزايا المراجعة الداخلية المستمرة، معالجة البيانات بسرعة والتركيز على جودة مراجعة القوائم المالية وفعالية هيكل نظم الرقابة الداخلية ، وتمكن المراجع الداخلى من تجميع البيانات عن العمليات والمعاملات والحسابات والتى تدعم أنشطة المراجعة الداخلية وتمكنها من تحقيق أهدافها الرقابية مما يساعد فى تحقيق جودة التقارير المالية. كما تمكن الوحدة الإقتصادية من الإلتزام بالسياسات والإجراءات بشكل وقتى وبتكلفة أقل وتمكين المراجع الداخلى من الإشتراك فى وضع خطة المراجعة السنوية بحيث تكون الخطة موضوعة بالإعتماد على نتائج المراجعة المستمرة. كما تقلل من إحتمال وجود غش داخل الوحدات الإقتصادية، وتقديم تأكيد إضافى عن مدى فاعلية عمليات متابعة الإدارة للرقابة الداخلية. بالإضافة إلى معرفة السلوك المتوقع من الموظفين تجاه الغش فى معاملات الوحدة الإقتصادية وتخفيض الخسائر، وهذا يوسع من نطاق المراجعة الداخلية التقيلدية. لأن المراجعة الداخلية المستمرة تجعلها قادرة على فحص المعاملات غير المتكررة وغير العادية والمعاملات خارج الميزانية، وهى معاملات لا يظهر أثرها على السجلات المحاسبية إلا أنها تؤثر فى نتائج أعمال الوحدات الإقتصادية وهذا يحمى الوحدات من الأزمات المالية المستقبلية، أى أن المراجعة الداخلية المستمرة جهاز إنذار ينبه الوحدات الإقتصادية قبل وقوع الأحداث. كما توفر معلومات متحقق منها بسبب التوكيد المستمر للتقارير المالية، مما يؤدى إلى متابعة مستمرة للرقابة الداخلية

وتوكيد مستمر على البيانات. يتم تطبيق المتابعة والمراجعة المستمرة لأسباب إستراتيجية مثل تحسين الآداء والمسآلة وتحسين الحوكمة ومحاولة توفير نظرة أفضل للوحدة الإقتصادية من قبل أصحاب المصلحة. كما يتم التطبيق لأسباب عملية مثل تخفيض الخطر والسلوك السيىء داخل الوحدات الإقتصادية وإكتشاف الغش والرغبة فى الإستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى وجود ضغوط للإلتزام بالقوانين والتشريعات وزيادة الخطر وعدم التأكد. (Flowerday and Solms,2005; Alles, et al., 2008)

يتضح مما سبق، تلعب إدارة المراجعة الداخلية دوراً كبيراً فى تحقيق أمن وسلامة المعلومات، من خلال قيامها بدراسة وتقييم أدوات الرقابة الداخلية المطبقة لتحقيق أمن وسلامة المعلومات مما يؤدى إلى الإلتزام بضوابط إعداد التقارير المالية ويوفر آلية لسرعة تقديم التقارير متضمنة الضوابط التى تعتمد على ملائمة وموثوقية المعلومات التى تحتويها، وإعداد تقرير لمجلس الإدارة موضحاً به المخاطر التى تواجه أمن وسلامة المعلومات مع إقتراح السياسات والأدوات اللازمة لمواجهة تلك المخاطر. لذا تظهر أهمية الإرتقاء الفعال بدور أنشطة المراجعة الداخلية إلى مستوى أكثر كفاءة وفعالية لرفع درجة كفاءة وتطوير الآداء المهنى للمراجع الداخلى من خلال تطبيق مدخل المراجعة الداخلية المستمرة لما توفره من معلومات ملائمة فى الوقت المناسب تتسم بالموضوعية يمكن أن تعتمد عليها إدارة المنشأة لمواجهة ظروف عدم التأكد وتقدير المخاطر لبناء ضوابط رقابية فعالة تحقق أمن وسلامة تطبيقاتها المختلفة. بالإضافة إلى التفكير الإستراتيجى ومهارات التخطيط والتحليل والتفسير الجيد، والتى تمكنهم من آداء الدور المنوط بهم لتحسين جودة التقارير المالية، مما يكون له أثر إيجابى على خاصية ملائمة التقارير المالية من حيث السرعة فى إعداد التقارير المالية وإتاحتها للمستفيدين فى الوقت المناسب، كما أن لها أثر إيجابى على رفع كفاءة وتطوير الآداء المهنى للمراجع الداخلى. وهناك متغيرات محاسبية إضافية تعد مؤشرات ملائمة لقياس مستوى جودة التقارير المالية

فى المنشأة منها؛ مدى دقة الحسابات، ومدى الإلتزام بالمعايير المهنية للمحاسبة أو المراجعة المتعارف عليها، ومدى شفافية وتوقيت الإفصاح المالى، ورأى المراجع الخارجى المنشور فى التقرير السنوى. (Quinn, 2002; Curitis, 2002; David ,2007; Martin,2011; Prawitt , et al., 2010)

يتضح مما سبق، توفر المراجعة الداخلية المستمرة تقارير يتم تحديثها بشكل فعال ومستمر سواء كانت مالية أو غير مالية، مما ينعكس على تحسين جودة التقارير المالية من خلال خاصية الملائمة والتى تؤدى إلى زيادة القدرة التنبؤية للمعلومات. كما تساعد في تحسين جودة المعلومات المنشورة إلكترونياً لخدمة متخذي القرارات، يعتبر وجود التأكيد على مصداقية النظام المنتج للمعلومات، وعدالة تمثيل القوائم المالية للوضع المالي للمنشأة أهم عنصرين من حيث درجة الأهمية بالنسبة لمتخذي القرارات. التأثير الجوهري لإعداد المعلومات وفقاً لنظم محاسبية يمكن الإعتماد عليها وتتمتع بشروط أمنية مناسبة على زمنية المعلومات. (جوهرة،٢٠٠٦)

٤- الدراسة التجريبية وإختبار فروض البحث:

تهدف الدراسة التجريبية إلى إختبار فروض وأهداف البحث فى ضوء حدوده، وذلك من خلال حالات عملية تضمنت معالجة المتغير المستقل ويتم عرضها على عينة الدراسة، وكذا الحصول على رأى مفردات العينة باستخدام الأسئلة، كما تم إعطاء أوزان للإستجابة وفقاً لمقياس ليكرت الترتيبى الخماسى كما يلى:

التصنيف	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
الوزن	٥	٤	٣	٢	١

٤-١ تصميم الدراسة التجريبية:

سيتم إجراء الدراسة التجريبية من خلال إعداد ثلاث حالات إفتراضية بالرجوع إلى الدراسات السابقة ذات الصلة وبنفس المنهجية، التى سارت عليها

بعض هذه الدراسات (شحاته،٢٠١٤) و(Hunt and Mare,2010) حيث يتناسب إستخدام تلك التجارب مع طبيعة البحث. الحالة الأولى هى حالة إلمام المراجعين الداخليين (أفراد البحث) لأهمية توافر آليات تفعيل مدخل المراجعة الداخلية المستمرة لزيادة القيمـة التى تضيفها وتحسين جودة التقارير المالية بالبنوك التجارية المصرية، والحالة الثانية مدى توافر آليات تفعيل مدخل المراجعة الداخلية المستمرة لزيادة القيمـة التى تضيفها وتحسين جودة التقارير المالية بالبنوك التجارية المصرية، والحالة الثالثة أثر تفعيل مدخل المراجعة الداخلية المسترة على تحسين جودة التقارير المالية الفورية. وطلب من المشاركين فى هذه التجربة الاجابة والرد على الأسئلة المرفقة بكل حالة والتى تعكس الردود عليها مدى إلمام أفراد العينة بمتطلبات المراجعة الداخلية المستمرة فى تحسين جودة التقارير المالية الفورية بالبنوك.

٤ -٢ مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من مجموعة من المراجعين الداخليين بإدارات المراجعة الداخلية بالبنوك التجارية المصرية حيث أن لديها تشغيل آلى لبعض العمليات، وتعتمد بصفة أساسية على نظم المعلومات المحاسبية الفورية لإجراء عملياتها اليومية وتعتمد عملياتها اليومية على توافر وسلامة وإمكانية الإعتماد على المعلومات التى ينتجها نظام المعلومات المحاسبى. وجهت لهم أسئلة الحالات الإفتراضية (ملحق البحث) ، صممت للحصول على المعلومات الأساسية والضرورية اللازمة لإجراء الدراسة والتى إشتملت عدداً من المتغيرات التى تم توظيفها للتعامل مع فروض الدراسة وأهدف البحث، وقد تم إستخلاص هذه المتغيرات من خلال مراجعة الدراسات السابقة مع الأخذ فى الإعتبار طبيعة وظروف المحيط المهنى فى مصر. وتتكون عينة الدراسة، كعينة حكمية من المراجعين الداخليين بادارات المراجعة الداخلية بالبنوك التجارية المصرية والتى تتجاوز خبرتهم أكثر من سبع سنوات، مما يجعل ردودهم وإجاباتهم على الحالات

التجريبية أكثر ملائمة لإختبار فروض البحث. ولقد توجهت الباحثة باجراء مقابلات مع بعض أفراد العينة تم من خلالها التعريف بأهداف البحث وأهميته، وتسليم مواد التجربة، وتحديد موعد تجريبى لإستلام الردود عليها.

٤-٣ أسلوب جمع البيانات:

تم تجميع البيانات اللازمة لإختبار فروض البحث من خلال عرض حالات تجريبية إفتراضية فى المراجعة على أفراد البحث، تضمنت الحالة الأولى سيناريو التجربة وعددها إثنى عشرة سؤالاً للكشف عن مدى إدراك المراجعين الداخليين لأهمية توافر آليات تفعيل مدخل المراجعة الداخلية المستمرة لزيادة القيمة التى تضيفها وتحسين جودة التقارير المالية بالبنوك التجارية المصرية ، كما تضمنت الحالة التجريبية الثانية ثلاثة عشر سؤالاً للكشف عن مدى توافر آليات تفعيل مدخل المراجعة الداخلية المستمرة لزيادة القيمة التى تضيفها وتحسين جودة التقارير المالية بالبنوك التجارية المصرية، كما تضمنت الحالة التجريبية الثالثة أربعة عشر سؤالاً للكشف عن مدى أثر تفعيل مدخل المراجعة الداخلية المستمرة على تحسين جودة التقارير المالية الفورية. ويوضح ملحق البحث رقم (١) نموذج الاستمارة التى تتضمن الحالات التجريبية المستخدمة فى البحث. تتكون عينة الدراسة من (٦٥) رداً صحيحاً من المراجعين الداخليين بالشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية ، تم توزيع (٧٣) قائمة إستقصاء. ويوضح الجدول رقم (١) تحليلاً لحجم العينة محل الدراسة.

جدول رقم (١)

قوائم الإستقصاء الموزعة والمعادة ونسبة الردود

مجتمع الدراسة	عدد القوائم الموزعة	عدد القوائم المعادة والصالحة للتحليل	نسبة الردود
المراجعين الداخليين	٧٣	٦٥	٨٩ %

يتضح من الجدول السابق، أن عدد الإستجابات الصحيحة ٨٩ % و تعتبر نسبة كافية لإجراء الدراسة الميدانية، ويؤكد ذلك النتائج التى تم التوصل إليها من تشغيل البيانات عن طريق الحاسب الآلى. بالإضافة إلى القيام بتوصيف مفردات العينة وفقاً الخبرة العملية بالسنوات، والمستوى التعليمى. ويوضح الجدول رقم (٢) الخصائص الديمغرافية لمفردات العينة.

جدول رقم (٢)
الخصائص الديمغرافية لمفردات العينة

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
الخبرة العملية بالسنوات	أقل من ٣سنوات	٥	٨ %
	سنة- ٥ سنوات	١٠	١٥ %
	٥ -١٠ سنوات	١٥	٢٣ %
	أكثر من ١٠ سنوات	٣٥	٥٤ %
	المجموع	٦٥	١٠٠ %
المستوى التعليمى	بكالوريوس	٢٥	٣٨ %
	ماجستير	٢٠	٣١ %
	دبلوم دراسات عليا	١٥	٢٣ %
	أخرى	٥	٨ %
	المجموع	٦٥	١٠٠ %

يتضح من الجدول السابق، أن معظم المشاركين من أفراد العينة تمتلك خبرات مناسبة فى مجال الواقع العملى، وتتنوع مؤهلاتها العلمية ذات الإرتباط بأنشطة المراجعة الداخلية المستمرة بالبنوك المصرية، وبالتالى يمكن الإعتماد على إجابات مفردات عينة البحث، فى تحليل نتائج الدراسة، وإختبار فروض البحث.

٤-٤ المتغيرات والفروض:

تقوم الدراسة على إستخدام متغير تابع وهو تحسين جودة التقارير المالية وذلك لغرض إختبار فروض الدراسة. وتتمثل المتغيرات المستقلة محل الدراسة فى آليات تفعيل مدخل المراجعة الداخلية المستمرة لزيادة القيمة التى تضيفها إلى منشآت الأعمال وتحسين جودة التقارير المالية. وتحاول الباحثة دراسة تأثير كل آلية (متغير مستقل) على حده على المتغير التابع خلال الدراسة حتى لا يتداخل أكثر من محدد

فى التأثير على جودة التقارير المالية، خاصة وأنه من الصعوبة تحديد التأثير الذى يحدثه كل متغير عند دراسة أكثر من متغير مستقل معاً وهو ما يعنى صعوبة تحديد أثر التفاعل الذى قد يحدثه وجود متغيرين مستقلين أو أكثر على المتغير التابع. وفى سبيل إختبار ثبات الإتساق الداخلى "Internal Consistency" فى أبعاد القياس المستخدم فى جمع البيانات، تم حساب معامل كرونباخ ألفا Cronbach's Alpha لكل مجموعة من الأسئلة المستخدمة فى الدراسة ، وتتراوح قيمة المعامل بين (٠) و (١). وتم التوصل الى، أن الأسئلة تتمتع بمعاملات ثبات عالية حيث تجاوز معامل الثبات لكل متغير من متغيرات الدراسة الحد الأدنى وهى (٠.٦٨) مما يدل على ثبات العبارات المكونة لكل متغير من هذه المتغيرات، وبالتالى يمكن الإعتماد على نتائج هذه الدراسة وتعميمها على المجتمع. بالإضافة إلى إمكانية حساب معامل الصدق الذاتى لكل متغير من متغيرات الدراسة، ويقاس الصدق الذاتى بحساب الجذر التربيعى لمعامل الثبات. وبحساب معامل الصدق الذاتى لكل متغير من متغيرات الدراسة تم التوصل إلى أنه أكبر من (٠.٦٥) ، مما يدل على صدق العبارات المكونة لكل متغير من المتغيرات.

ولتحقيق أهداف البحث تم إشتقاق فروض البحث والتى سوف يتم إختبارها ميدانياً فى بيئة الممارسة المصرية، و تتمثل فى :

الفرض الأول: يدرك المراجعين الداخليين بمصرآليات تفعيل مدخل المراجعة الداخلية المستمرة لزيادة القيمة التى تضيفها إلى منشآت الأعمال وتحسين جودة التقارير المالية.

وينقسم هذا الفرض إلى ثلاثة فروض فرعية على النحو التالى:

الفرض الفرعى الأول (١/ أ) : يدرك المراجعين الداخليين أهمية التهيئة المناسبة لفريق عمل المراجعة الداخلية لفهم وإدراك جميع القضايا الهامة المرتبطة بالمنشآة .

الفرض الفرعى الثانى (١/ ب) : يدرك المراجعين الداخليين أهمية دعم ومساندة الإدارة العليا لأنشطة إدارة المراجعة الداخلية .

الفرض الفرعى الثالث (١/ ج) : يدرك المراجعين الداخليين أهمية توافر الخصائص الإدارية لنظم تكنولوجيا المعلومات وتوسيع نطاق المراجعة الداخلية المستمرة فى مجال إدارة المخاطر بالبنوك.

الفرض الثانى:

تتوافر آليات تفعيل مدخل المراجعة الداخلية المستمرة لزيادة القيمة التى تضيفها إلى منشآت الأعمال المصرية وتحسين جودة التقارير المالية.

وينقسم هذا الفرض إلى ثلاثة فروض فرعية على النحو التالى:

الفرض الفرعى الأول (٢/ أ) : تتوافر التهيئة المناسبة لفريق عمل المراجعة الداخلية لفهم وإدراك جميع القضايا الهامة المرتبطة بالمنشآة .

الفرض الفرعى الثانى (٢/ب) : يتوافر دعم ومساندة الإدارة العليا لأنشطة إدارة المراجعة الداخلية .

الفرض الفرعى الثالث (٢/ج) : تتوافر الخصائص الإدارية لنظم تكنولوجيا المعلومات وتوسيع نطاق المراجعة الداخلية المستمرة فى مجال إدارة المخاطر بالبنوك.

الفرض الثالث:

يؤثر تفعيل مدخل المراجعة الداخلية المستمرة إيجابياً على تحسين جودة التقارير المالية.

٤-٥ الأساليب الإحصائية المستخدمة:

بعد مراجعة وتصنيف الاستبيانات المستلمة للتأكد من إكتمالها وصلاحيتها، فقد تم إدخال إجاباتها على الحاسب الآلى بعد ترميز المتغيرات والبيانات باستخدام برنامج SPSS ، وتم إستخدام الأساليب الآتية:

١- مقياس الإعتمادية أو المصداقية Reliability: ويوضح مدى الإعتماد على نتائج أسئلة الكتيبات، ومدى إمكانية تعميم النتائج على مجتمع الدراسة، وذلك من خلال مقياس معامل الثبات Cronbach's Alpha. (Kite, et al., 2008)

٢- إختبار Wilcoxon Signed Rank Test لمعرفة الوسيط المتوقع Median لكل فرض من فروض البحث. P-Value

٣- الإختبار اللامعلمى Non Parametric، لأن المقاييس أو المشاهدات فى صورة رتب وليس فى صورة مقاييس كمية .

٤- قياس طبيعة علاقة الإرتباط بين المتغيرات: للتعرف على طبيعة وإتجاه علاقة الإرتباط بين المتغيرات.

٤-٦ التحليل الإحصائى لنتائج الدراسة التجريبية وإختبار فروض البحث:

يمكن عرض أدوات وكيفية عمل التحليل الإحصائى لنتائج الاستقصاء كما يلى:

٤-٦-١ إختبار الإعتدالية وتحديد أسلوب التحليل الإحصائى المناسب لإختبار الفروض:

لتحديد الإختبارالإحصائى الملائم لإختبار الفروض فقد تم إجراء إختبار الإعتدالية Normality على البيانات المتحصل عليها من الاستقصاء لمعرفة توزيع البيانات ويقوم إختبار الإعتدالية على الفرض التالى:

الفرض العدمى: بيانات العينة مسحوبة من مجتمع تتبع بيانات التوزيع الطبيعى.

الفرض البديل: بيانات العينة مسحوبة من مجتمع لا تتبع بيانات التوزيع الطبيعى.

وقد تبين أن قيمة P-Value تساوى ٠.٠٠٠ أى أقل من ٥ % وبالتالى يتم رفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل، بأن بيانات العينة مسحوبة من مجتمع لا تتبع بيانات التوزيع الطبيعى. ونظراً لطبيعة البيانات التى تم الحصول عليها والتى تمثل فى غالبيتها أسئلة ترتيبية، لذلك فقد تم الإعتماد على الإختبار اللامعلمى Non Parametric، لأنه عندما تكون المقاييس أو المشاهدات فى صورة رتب وليس فى صورة مقاييس كمية يصبح من المناسب إستخدام الطرق اللامعلمية. وكذلك لا تعتمد هذه الطرق على إفتراض شكل معين لتوزيع المجتمع الأصلى. وإستخدام إختبار Wilcoxon Signed Rank Test لمعرفة الوسيط المتوقع

Median P-Value لكل فرض من فروض البحث. بالإضافة إلى إجراء الإختبار فى إصدار الحكم على قيمة P-Value عند مستوى ثقة ٩٥ % ، ولإصدار الحكم برفض أو قبول فرض معين فانه يجب إتباع قاعدة الحكم التى تقوم على مقارنة P-Value المحسوبة باستخدام البرنامج عند مستوى معنوية ٥ % ، بحيث إذا كانت قيمة P- Value أقل من ٥ % نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل. والعكس فى حالة أن كانت P-Value أكبر من ٥ % نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل. (Kite, et al., 2008) ويوضح ملحق البحث رقم (٢) نتائج التحليل الاحصائى.

٤-٦-٢ إختبار فروض البحث:

لإختبار فروض الدراسة فقد تم تحويل الفروض البديلة إلى فروض عدم، صالحة للإختبار إحصائياً على النحو التالى:

الفرض الأول: يدرك المراجعين الداخليين بمصرآليات تفعيل مدخل المراجعة الداخلية المستمرة لزيادة القيمـة التى تضيفها إلى منشآت الأعمال وتحسين جودة التقارير المالية. وتم صياغة هذا الفرض إحصائياً كما يلى:

Test of Medians≤ 3 Versus Test of Median >٣

فرض العدمH0 : الوسيط أقل من أو يساوى ٣ ومعناه أن غالبية أفراد العينة لا يدركون آليات تفعيل مدخل المراجعة الداخلية المستمرة لزيادة القيمـة التى تضيفها إلى منشآت الأعمال وتحسين جودة التقارير المالية ، وذلك فى مقابل الفرض البديل H1 : الوسيط أكبر من ٣ وينص على أن غالبية أفراد العينة يدركون آليات تفعيل مدخل المراجعة الداخلية المستمرة لزيادة القيمـة التى تضيفها إلى منشآت الأعمال وتحسين جودة التقارير المالية. وينقسم هذا الفرض الرئيسى إلى ثلاثة فروض فرعية على النحو التالى:

الفرض الفرعى الأول (١/ أ) : يدرك المراجعين الداخليين أهمية التهيئة المناسبة لفريق عمل المراجعة الداخلية لفهم وإدراك جميع القضايا الهامة المرتبطة بالمنشآة .

وتم صياغة هذا الفرض إحصائياً كما يلى:

Test of Median≤ 3 Versus Test of Median >٣

فرض العدم H0: الوسيط أقل من أو يساوى ٣ ، ومعناه غالبية أفراد العينة لا يدركون أهمية التهيئة المناسبة لفريق عمل المراجعة الداخلية لفهم وإدراك جميع القضايا الهامة المرتبطة بالمنشآة، وذلك فى مقابل الفرض البديل H1 : الوسيط أكبر من ٣ ، وينص على أن غالبية أفراد العينة يدركون أهمية التهيئة المناسبة لفريق عمل المراجعة الداخلية لفهم وإدراك جميع القضايا الهامة المرتبطة بالمنشآة.

الفرض الفرعى الثانى (١/ ب): يدرك المراجعين الداخليين أهمية دعم ومساندة الإدارة العليا لأنشطة إدارة المراجعة الداخلية، وتم صياغة هذا الفرض احصائيا كما يلى:

Test of Median≤ 3 Versus Test of Median >٣

فرض العدم H0: الوسيط أقل من أو يساوى ٣، ومعناه غالبية أفراد العينة لا يدركون أهمية دعم ومساندة الإدارة العليا لأنشطة إدارة المراجعة الداخلية، وذلك فى مقابل الفرض البديل H1 : الوسيط أكبر من ٣ ، وينص على أن غالبية أفراد العينة يدركون أهمية دعم ومساندة الإدارة العليا لأنشطة إدارة المراجعة الداخلية.

الفرض الفرعى الثالث (١/ ج): يدرك المراجعين الداخليين أهمية توافر الخصائص الإدارية لنظم تكنولوجيا المعلومات وتوسيع نطاق المراجعة الداخلية المستمرة فى مجال إدارة المخاطر بالبنوك. وتم صياغة هذا الفرض احصائيا كما يلى:

Test of Median≤ 3 Versus Test of Median >٣

فرض العدم H0: الوسيط أقل من أو يساوى ٣، ومعناه غالبية أفراد العينة لا يدركون أهمية توافر الخصائص الإدارية لنظم تكنولوجيا المعلومات وتوسيع نطاق المراجعة الداخلية المستمرة فى مجال إدارة المخاطر بالبنوك، وذلك فى مقابل الفرض البديل H1 : الوسيط أكبر من ٣ ، وينص على أن غالبية أفراد العينة

يدركون أهمية توافر الخصائص الإدارية لنظم تكنولوجيا المعلومات وتوسيع نطاق المراجعة الداخلية المستمرة فى مجال إدارة المخاطر بالبنوك.

الفرض الثانى : تتوافر آليات تفعيل مدخل المراجعة الداخلية المستمرة لزيادة القيمة التى تضيفها إلى منشآت الأعمال المصرية وتحسين جودة التقارير المالية.

وتم صياغة هذا الفرض إحصائياً كما يلى:

Test of Median≤ 3 Versus Test of Median >٣

فرض العدمH0 : الوسيط أقل من أو يساوى ٣ ومعناه أن غالبية أفراد العينة لا يدركون مدى توافرآليات تفعيل مدخل المراجعة الداخلية المستمرة لزيادة القيمة التى تضيفها إلى منشآت الأعمال وتحسين جودة التقارير المالية ، وذلك فى مقابل الفرض البديلH1 : الوسيط أكبر من ٣ وينص على أن غالبية أفراد العينة يدركون مدى توافر آليات تفعيل مدخل المراجعة الداخلية المستمرة لزيادة القيمة التى تضيفها إلى منشآت الأعمال وتحسين جودة التقارير المالية. وينقسم هذا الفرض الرئيسى إلى ثلاثة فروض فرعية على النحو التالى:

الفرض الفرعى الأول (٢/ أ) : يدرك المراجعين الداخليين بتوافرالتهيئة المناسبة لفريق عمل المراجعة الداخلية لفهم وإدراك جميع القضايا الهامة المرتبطة بالمنشآة .

وتم صياغة هذا الفرض إحصائياً كما يلى:

Test of Median≤ 3 Versus Test of Median >٣

فرض العدم H0: الوسيط أقل من أو يساوى ٣ ، ومعناه غالبية أفراد العينة لا يدركون مددى توافر التهيئة المناسبة لفريق عمل المراجعة الداخلية لفهم وإدراك جميع القضايا الهامة المرتبطة بالمنشآة، وذلك فى مقابل الفرض البديل H1 : الوسيط أكبر من ٣ ، وينص على أن غالبية أفراد العينة يدركون مدى توافرالتهيئة المناسبة لفريق عمل المراجعة الداخلية لفهم وإدراك جميع القضايا الهامة المرتبطة بالمنشآة.

الفرض الفرعى الثانى (٢/ ب): يدرك المراجعين الداخليين بتوافر دعم ومساندة الإدارة العليا لأنشطة إدارة المراجعة الداخلية، وتم صياغة هذا الفرض احصائيا كما يلى:

Test of Median≤ 3 Versus Test of Median >٣

فرض العدم H0: الوسيط أقل من أو يساوى ٣، ومعناه أن غالبية أفراد العينة لا يدركون مدى توافر دعم ومساندة الإدارة العليا لأنشطة إدارة المراجعة الداخلية، وذلك فى مقابل الفرض البديل H1 : الوسيط أكبر من ٣ ، وينص على أن غالبية أفراد العينة يدركون مدى توافر دعم ومساندة الإدارة العليا لأنشطة إدارة المراجعة الداخلية.

الفرض الفرعى الثالث (٣/ ج): يدرك المراجعين الداخليين توافر الخصائص الإدارية لنظم تكنولوجيا المعلومات وتوسيع نطاق المراجعة الداخلية المستمرة فى مجال إدارة المخاطر بالبنوك. وتم صياغة هذا الفرض احصائيا كما يلى:

Test of Median≤ 3 Versus Test of Median >٣

فرض العدم H0: الوسيط أقل من أو يساوى ٣، ومعناه أن غالبية أفراد العينة لا يدركون مدى توافرالخصائص الإدارية لنظم تكنولوجيا المعلومات وتوسيع نطاق المراجعة الداخلية المستمرة فى مجال إدارة المخاطر بالبنوك، وذلك فى مقابل الفرض البديل H1 : الوسيط أكبر من ٣ ، وينص على أن غالبية أفراد العينة يدركون مدى توافر الخصائص الإدارية لنظم تكنولوجيا المعلومات وتوسيع نطاق المراجعة الداخلية المستمرة فى مجال إدارة المخاطر بالبنوك.

الفرض الثاث: يؤثر تفعيل مدخل المراجعة الداخلية المستمرة إيجابياً على تحسين جودة التقارير المالية. وتم صياغة هذا الفرض إحصائياً كما يلى:

Test of Median≤ 3 Versus Test of Median >٣

فرض العدمH0 : الوسيط أقل من أو يساوى ٣ ومعناه أن غالبية أفراد العينة لا يدركون مدى تأثير تفعيل مدخل المراجعة الداخلية المستمرة إيجابياً على تحسين

جودة التقارير المالية ، وذلك فى مقابل الفرض البديلH1 : الوسيط أكبر من ٣ وينص على أن غالبية أفراد العينة يدركون مدى تأثير تفعيل مدخل المراجعة الداخلية المستمرة إيجابياً على تحسين جودة التقارير المالية.

وبعد تحويل فروض البحث إلى صيغة قابلة للإختبار الإحصائى تم حساب الوسيط لكل الفروض وإجراء الإختبار الإحصائى Wilcoxon وجاءت قيمة P- Value أقل من ٥ %. مما يؤدى إلى رفض كل فرض من فروض العدم وقبول الفروض البديلة. وللوصول إلى مزيد من الموضوعية فى إختبار فروض البحث تم رفع قيمة الوسيط إلى ٤ وإجراء الإختبار الإحصائى Wilcoxon وحساب قيمة P- Value وجاءت نتائج إختبار الفروض كالتالى:

أ- نتيجة إختبار الفرض الأول:

إستهدف الفرض الأول إختبار مدى إلمام المراجعين الداخليين بمصر بآليات تفعيل مدخل المراجعة الداخلية المستمرة لزيادة القيمة التى تضيفها إلى منشآت الأعمال وتحسين جودة التقارير المالية. وقد كشفت ردود أفراد البحث بشأن مدى إدراكهم بآليات تفعيل مدخل المراجعة الداخلية المستمرة ملحق البحث رقم (١)، إلى أن قيمة P- Value أقل من ٥ % مما يقود إلى رفض الفرض العدم الأول والفروض الفرعية له، وقبول الفرض البديل، ويوضح الملحق رقم (٢) نتائج التحليل الاحصائى. وهذا يعكس فهم المراجعين الداخليين فى مصر لآليات تفعيل مدخل المراجعة الداخلية المستمرة لزيادة القيمة التى تضيفها إلى منشآت الأعمال وتحسين جودة التقارير المالية، وذلك كما يلى:

Wilcxon Signed Rank Test : C1

Test of Median =3 Versus Test of Median >3

	N	for Test	Wilcxon Statistic	P	Median Estimated
C1	65	98	4325.6	0.000	4.600

ب- نتيجة اختبار الفرض الثانى:

إستهدف الفرض الثانى إختبار مدى إدراك المراجعين الداخليين بمصربمدى توافر آليات تفعيل مدخل المراجعة الداخلية المستمرة لزيادة القيمة التى تضيفها إلى منشآت الأعمال المصرية وتحسين جودة التقارير المالية. وتم إختبار هذا الفرض من خلال فروضه الفرعية وعند قيمة وسيط ٤ وقد كشفت ردود أفراد البحث بشأن مدى إعتقادهم بتوافرآليات تفعيل مدخل المراجعة الداخلية المستمرة ملحق البحث رقم (١). وفى ضوء نتائج إختبار Wilcoxon ، جاءت قيمة P- Value تساوى ٠.٧٢٤ أى أكبر من ٥ % ، مما يقود الى رفض الفرض العدم الثانى الرئيسى وفرعيته ومن ثم قبول الفرض الثانى جزئياً، ويوضح ملحق البحث رقم (٢) نتائج التحليل الإحصائى. حيث كشفت النتائج عن توافر بعض آليات تفعيل المراجعة الداخلية المستمرة، وغياب بعض الآليات فى البنوك التجارية المصرية، فقد كشفت النتائج عن ضعف توافر الخصائص الإدارية لنظم تقنية المعلومات، حيث تشير إجابات أفراد العينة إلى وجود درجة كبيرة من المركزية في العمل، ووجود سيطرة وتداخلات بدرجة كبيرة من قبل الإدارة العليا، وقد جاء متوسطها الحسابي عالياً على الرغم من تباين الإجابات فيما يتعلق بمدى تمتع إدارة المراجعة الداخلية في البنك باستقلالية كافية ومناسبة لآداء الأعمال الموكلة إليها. كما يلاحظ التباين بين إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بحرص الإدارة على رفع مستوى التأهيل العلمي والعملي للعاملين وإنشاء الهيئات الرقابية وتفعيل دورها، ودقة وسلامة التشغيل الإلكتروني للبيانات في مراحل التشغيل المختلفة، وضعف قدرتها على تلبية الإحتياجات التشغيلية مع تطور حجم العمليات المصرفية. بالإضافة إلى إستقلال إدارة المراجعة الداخلية من الناحية التنظيمية ولكن لا يتميز المراجع الداخلى بالعناية المهنية ولا يمتلك الخبرة الكافية التى تمكنه من آداء وظيفته بكفاءة، كما أن المراجعة الداخلية تقدم تأكيداً على مدى سلامة المعلومات وإمكانية الإعتماد عليها، وتساعد على حماية الأصول من السرقة والإختلاس ولكنها لا تقدم تأكيداً على مدى الإلتزام بالتشريعات

واللوائح أو تأكيداً على مدى الإستغلال الأمثل للموارد ، كما لا تقدم أى تأكيد على مدى تحقيق البنك لأهدافه، وتدني مستوى كفاءة النظم في إنجاز المهام من حيث دورها في تحقيق الترابط والتكامل التنظيمي للبنك، وإنخفاض عدد البنوك التى تطبق المراجعة الداخلية المستمرة. مما يتطلب ضرورة تطوير معايير المراجعة ذات الصلة فى مصر وتحديثها مع إرشادات التطبيق وتدريب المراجعين الداخليين لتطوير جودة آدائهم المهنى، وذلك كما يلى:

Wilcxon Signed Rank Test: C2

Test of Median =3 Versus Test of Median >3

	N	for Test	Wilcxon Statistic	P	Median Estimated
C2	65	71	0.0	0.724	2. 00

كما تم إستخدام تحليل التباين لإختبار مدى تأثير كل من المؤهل الجامعى، وسنوات خبرة أفراد البحث على آرائهم بشأن مدى توافر آليات تفعيل المراجعة الداخلية المستمرة بالبنوك التجارية المصرية. وقد أظهرت نتائج التحليل أن قيم F المحسوبة أقل من F الجدولية، مما يرجح عدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين متوسطات ردود أفراد البحث بشأن مدى توافر كل آلية بالبنوك التجارية المصرية تبعاً لإختلاف المؤهل الجامعى، وسنوات الخبرة ، فيما عدا أثر المؤهل الجامعى لأفراد البحث على متوسط إجاباتهم بشأن حرص الإدارة على رفع مستوى التأهيل العلمي والعملي للعاملين وإنشاء الهيئات الرقابية وتفعيل دورها، ودقة وسلامة التشغيل الإلكتروني للبيانات في مراحل التشغيل المختلفة، وضعف قدرتها على تلبية الإحتياجات التشغيلية مع تطور حجم العمليات المصرفية. بالإضافة إلى إستقلال إدارة المراجعة الداخلية من الناحية التنظيمية ولكن لا يتميز المراجع الداخلى بالعناية المهنية ولا يمتلك الخبرة الكافية التى تمكنه من آداء وظيفته بكفاءة ، كما أن المراجعة الداخلية تقدم تأكيداً على مدى سلامة المعلومات وإمكانية الإعتماد عليها، وتساعد على حماية الأصول من السرقة والإختلاس ولكنها لا تقدم تأكيداً على

مدى الإلتزام بالتشريعات واللوائح أو تأكيداً على مدى الإستغلال الأمثل للموارد ، كما لا تقدم أى تأكيد على مدى تحقيق البنك لأهدافه، وتدني مستوى كفاءة النظم في إنجاز المهام من حيث دورها في تحقيق الترابط والتكامل التنظيمي للبنك، وإنخفاض عدد البنوك التى تطبق المراجعة الداخلية المستمرة. وبمستوى ثقة ٩٥ % ويتفق مع النتيجة السابقة التى توصل لها إختبار Wilcoxon.

٤-٦-٣ قياس علاقة الإرتباط بين المتغيرات:

من الأهمية تحليل علاقة الإرتباط بين متغيرات الفرض الثانى، والتى تنقسم إلى ثلاثة متغيرات تتعلق، بالتهيئة المناسبة لفريق عمل المراجعة الداخلية لفهم وإدراك جميع القضايا الهامة المرتبطة بالمنشأة، دعم ومساندة الإدارة العليا لأنشطة إدارة المراجعة الداخلية، وأهمية توافر الخصائص الإدارية لنظم تكنولوجيا المعلومات وتوسيع نطاق المراجعة الداخلية المستمرة فى مجال إدارة المخاطر بالبنوك. وللتعرف على طبيعة وإتجاه علاقة الإرتباط بين الثلاث متغيرات، تم الإعتماد على معامل الإرتباط Kendall من النوع الثانى (tau-b) وهو أحد مقاييس الإختبارات اللامعلمية ويناسب البيانات الترتيبية. كما يقيس درجة الإرتباط بين المتغيرات الثلاث باعتبارها مؤشراً لأهمية آليات تفعيل مدخل المراجعة الداخلية المستمرة لزيادة القيمة التى تضيفها إلى منشآت الأعمال وتحسين جودة التقارير المالية الفورية للبنوك، والتحقق من صحة الفرض الثانى من فروض البحث. (Kite,et al., 2008) ويوضح الجدول رقم (٤) قيمة معاملات الإرتباط لمحاور أسئلة الفرض الثانى باستمارة الاستئصاء.

الجدول رقم (٤)

قيمة معاملات الإرتباط لمحاور أسئلة الفرض الثانى

معامل الإرتباط	المحور الأول	المحور الثانى	المحور الثالث
المحور الأول	١	٠.٩٧٧	٠.٩٧٥
المحور الثانى	٠.٩٧٧	١	٠.٩٧٣
المحور الثالث	٠.٩٧٥	٠.٩٧٣	١

يتضح من الجدول السابق، أن معامل الارتباط هو (+ ٠.٩٨٥) وهذا يوضح أن هناك علاقة إرتباط طردية وقوية بشأن توافر بعض آليات تفعيل المراجعة الداخلية المستمرة بالبنوك التجارية المصرية وعلاقتها بجودة التقارير المالية وهى علاقات إرتباط منطقية . فهناك علاقة إرتباط قوية بين كل من ؛ التهيئة المناسبة لفريق عمل المراجعة الداخلية لفهم وإدراك جميع القضايا الهامة المرتبطة بالمنشأة ، دعم ومساندة الإدارة العليا لأنشطة إدارة المراجعة الداخلية، وأهمية توافر الخصائص الإدارية لنظم تكنولوجيا المعلومات وتوسيع نطاق المراجعة الداخلية المستمرة فى مجال إدارة المخاطر بالبنوك، كما يؤكد صحة الفرض الثانى من فروض البحث.

ج - نتيجة إختبار الفرض الثالث:

إستهدف الفرض الثالث إختبار ما إذا كان تفعيل مدخل المراجعة الداخلية المستمرة يؤثر إيجابياً على تحسين جودة التقارير المالية. وللكشف عن درجة تأثير كل آلية من آليات تفعيل المراجعة الداخلية المستمرة على تحسين جودة التقارير المالية، تم دراسة أثر غياب كل آلية من آليات التفعيل على جودة التقارير المالية من خلال مقارنة متوسط درجة جودة التقارير المالية فى حالة غياب آلية تفعيل واحدة بمتوسط درجة جودة التقارير المالية فى حالة وجود آليات تفعيل المراجعة الداخلية المستمرة مجتمعة ، وتم إختبار الفرض عند قيمة وسيط (٤). وقد كشفت أفراد البحث بشأن مدى إدراكهم للأثر الإيجابى لتفعيل المراجعة الداخلية المستمرة على

تحسين درجة جودة التقارير المالية الفورية للبنوك التجارية المصرية (ملحق البحث رقم ١). وفى ضوء نتائج إختبارWilcoxon تم التوصل إلى أن قيمة P-Value أقل من ٥ % مما يقود إلى رفض الفرض العدم الثالث، وقبول الفرض البديل ويوضح ملحق البحث رقم (٢) نتائج التحليل الإحصائى. وهذا يوضح أهمية توافر آليات تفعيل المراجعة الداخلية المستمرة كوحدة واحدة لتحسين جودة التقارير المالية ويضعف غياب أحد منها من درجة جودة التقارير المالية بالبنوك التجارية المصرية. على سبيل المثال قد يعتقد المراجع الداخلى بأنه فى حالة غياب الإلتزام بمعايير الآداء المهنى ودستور آداب وسلوك مهنة المراجعة الداخلية، والإلتزام بما ورد فى مقررات لجنة بازل المختلفة وتعليمات البنك المركزى المصرى عند آداء المهام، وغياب التأهيل العلمى والعملى الكافى لمدير إدارة المراجعة الداخلية وفريق العمل التابع له والذى يؤهله للقيام بالمراجعة الداخلية المستمرة، بالإضافة إلى مجموعة من المهارات اللازمة والمناسبة لطبيعة أنشطة البنك مما يتيح إضافة قيمة إقتصادية للبنك وتحسين عملياته، غياب تحديد أهداف المراجعة الداخلية المستمرة داخل الوحدات الإقتصادية، وتحديد نطاقها لكى يتم تطبيقها، وتحديد البيانات المطلوبة لتنفيذها، وتجميع البيانات وتشغيلها وتحليلها وإعداد تقرير بالإستثناءات التى ظهرت أثناء عملية المراجعة، فان لذلك تأثير سلبى على جودة التقارير المالية ، وذلك كما يلى:

Wilcxon Signed Rank Test: C3

Test of Median =3 Versus Test of Median >3

	N	for Test	Wilcxon Statistic	P	Median Estimated
C3	65	95	3925.7	0.000	4.700

وقد كشفت ردود أفراد العينة عن إدراكهم لجودة التقارير المالية للبنوك التجارية المصرية عندما تتوافر آليات تفعيل المراجعة الداخلية المستمرة، وتنخفض درجة الجودة عند غياب أحد هذه الآليات بمقدار يتوقف على أهمية كل آلية. وهذا

يتسق مع نتيجة إختبار الفرض الأول بمعنى وضوح وإتساق الأسئلة، وللتعرف على مدى وجود إختلاف لأثر تفعيل مدخل المراجعة الداخلية المستمرة على جودة التقارير المالية، تم إجراء إختبار فريدمان وجاءت قيمة P- Value أقل من ٥ % مما يعنى أن هناك فروق معنوية بين ردود أفراد البحث لتوافر آليات تفعيل المراجعة الداخلية المستمرة على جودة التقارير المالية فى حالة غياب كل آلية من آليات التطوير، ويرجع تفسير ذلك لإختلاف إستجابات المراجعين الداخليين لما يثيره غياب هذه الآلية. وترجح النتائج السابقة قبول الفرض الثالث للبحث بشأن وجود تأثير إيجابى لآليات تفعيل المراجعة الداخلية المستمرة على جودة التقارير المالية.

٥- الخلاصة والنتائج و التوصيات:

إستهدف هذا البحث تحليل وإختبار مدى تأثير إدراك المراجع الداخلى لمتطلبات المراجعة المستمرة و إلتزامه بها عملياً على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية فى مصر. ولقد تم البدء بتقديم إطار نظرى يتناول عرض وتحليل مفهوم وأهميـــة المراجعة الداخلية المستمرة في تحقيق القيمة للشـــركة ولأصحاب المصالح، عرض وتحليل مفهوم جودة التقارير المالية، عرض وتحليل متطلبات تطبيق المراجعة الداخلية المستمرة فى منشآت الأعمال، عـرض وتحليل خطوات تطبيق المراجعة الداخلية المستمرة، عرض وتحليل المشاكل والتحديات المصاحبة للمراجعة الداخلية المستمرة، عرض وتحليل آليات تفعيل مدخل المراجعة الداخلية المستمرة لزيادة القيمـة التى تضيفها إلى منشآت الأعمال وتحسين جودة التقارير المالية، وعرض وتحليل أثر تبنى المراجعة الداخلية المستمرة على زيادة القيمة التى تضيفها إلى جودة التقاريرالمالية فى ظل مجموعة من الفروض الإختبارية، كما تم إستخدام المنهج الإيجابى (النموذج التفسيرى).

وفى ضوء ما تناوله اليحث فى شقه النظرى وما إنتهت اليه الدراسة التجريبية، يمكن بلورة اهم نتائجه على النحو التالى:

أ- يمثل تطبيق المراجعة الداخلية المستمرة إستجابة للتطور التكنولوجى المستمر فى الوحدات الإقتصادية وخاصة مع تعقيد أنظمة المعلومات، مما يتطلب أنظمة رقابة فورية. وتمثل المراجعة الداخلية المستمرة النظام الأمثل لأنظمة التشغيل الفورى للبيانات، مما يؤدى إلى تقليل الأخطاء المحاسبية والتحليل الفورى للمعلومات والإتصال الفعال عبر الوحدة الإقتصادية ككل مع زيادة كفاءة وفاعلية الرقابة الداخلية. كما تضيف المراجعة المستمرة قيمة للوحدة الإقتصادية من خلال وسائل تحسين الإلتزام بالقوانين والتشريعات وإدارة المخاطر والقدرة على تحقيق الأهداف، كما توفر مستويات جديدة من التنظيم لمتابعة الرقابة الداخلية وتنظيم واضح لبيانات المراجعة والإشراف على الوحدة الإقتصادية.

ب- بالرغم من الإيجابيات الكثيرة للتكنولوجيا، إلا أنها أدت إلى ظهور مخاطر وتحديات جديدة مرفقة لها، كامكانية إختراقها أو التلاعب بمدخلاتها. وتزداد خطورة هذه التحديات فى قطاع البنوك التى خطت خطوات كبيرة فى الإعتماد على المراجعة الداخلية المستمرة حيث أصبحت تستخدم تكنولوجيا المعلومات فى كافة مراحل عملياتها وخدماتها البنكية مما يتطلب تطوير أنظمة الرقابة، والمراجعة الداخلية بما يضمن سلامة عملياتها المالية ودقتها.

ج- تعتبر خصائص المعلومات المحاسبية محدد أساسى من محددات جودة التقارير المالية، يجب تحقيقه للوصول لثقة المستخدمين فى التقارير المالية خاصة التوقيت المناسب، والثبات.

د- تم الإعتماد فى تحديد تفعيل مدخل المراجعة الداخلية المستمرة لزيادة القيمة التى تضيفها إلى منشأت الأعمال وتحسين جودة التقارير المالية، بالإستفادة من المساهمات العلمية للدراسات السابقة فى هذا المجال، مع تقديم مجموعة من الأليات الإضافية منها؛ التهيئة المناسبة لفريق عمل المراجعة الداخلية لفهم وإدراك جميع القضايا الهامة المرتبطة بالمنشأة، دعم ومساندة الإدارة العليا لأنشطة إدارة المراجعة الداخلية، وأهمية توافر الخصائص الإدارية لنظم تكنولوجيا المعلومات وتوسيع نطاق

المراجعة الداخلية المستمرة فى مجال إدارة المخاطر بالبنوك، والسعى نحو تحول العمل المهنى للمراجعة الداخلية، بما يحقق للمهنة مستوى متقدم من الأداء.

هـ- لأغراض التحقق من مدى صحة فروض البحث والوقوف على أنسب سبل تطبيق آليات تفعيل مدخل المراجعة الداخلية المستمرة لزيادة القيمة التى تضيفها إلى منشآت الأعمال وتحسين جودة التقارير المالية للبنوك التجارية المصرية فى الواقع العملى ، تم الإعتماد على آراء مجموعة من المراجعين الداخليين بادارات المراجعة الداخلية بالبنوك التجارية المصرية حيث أن لديها تشغيل آلى لبعض العمليات، والذين يمثلون مجتمع الدراسة، وقد أيدت نتائج الدراسة التجريبية نتائج التحليل النظرى، و تم التوصل من خلال الدراسة التجريبية الى:

١- تزايد نسبة البنوك التى تستخدم شبكة المعلومات الدولية وتفصح إلكترونياً عن معلوماتها المالية فى مصر.

٢- تساعد المراجعة الداخلية المستمرة على تحسين جودة التقارير المالية وتدعم من المقدرة التقييمية والتنبؤية للمستثمرين والإدارة وتدعم التوقيت المناسب حيث يتم نشر أحدث المعلومات التى تعبر عن أخر موقف مالى للبنوك فى صورة تقرير ربع سنوى.

٣- كشفت ردود أفراد البحث عن قبول الفرض الاول للبحث ، وقبول الفرض الثانى جزئياً. حيث كشفت النتائج عن توافر بعض آليات تفعيل المراجعة الداخلية المستمرة، وغياب بعض الآليات فى البنوك التجارية المصرية، كما أيدت نتائج الدراسة قبول الفرض الثالث.

وفى ضوء النتائج السابقة توصى الباحثة بالآتى:

- ضرورة التوعية بأهمية المراجعة الداخلية المستمرة فى التأثير على البيانات والمعلومات المالية من خلال بيان المخاطر التى تتعرض لها البيانات المالية وأثر ذلك على الإفصاح فى القوائم المالية ودرجة الإعتمادية على البيانات الفورية.

- ضرورة إجراء المزيد من البحوث والدراسات التجريبية حول أثر المراجعة الداخلية المستمرة ودقة المعلومات المالية الفورية من حيث العوامل المالية والإقتصادية والأثر السلوكى لها.

- أهمية قيام اقسام المحاسبة بالجامعات المصرية بالمزيد من الإهتمام بمسئولياتها تجاه تطوير مقررات المحاسبة والمراجعة خاصة فيما يتعلق بتغطية موضوعات المراجعة الداخلية المستمرة وعلاقتها بجودة التقارير المالية وإدخالها فى عدة مقررات دراسية.

- أهمية تحديث المعيار المصرى للمراجعة الداخلية ليواكب تعديلات المعايير الدولية ذات الصلة على أن يكون مصحوباً بدليل إرشادى لإجراءات المراجعة الداخلية المستمرة، وهو الأمر الذى أيدته نتائج الدراسة التجريبية فى هذا البحث.

- ضرورة تطوير البنية التحتية التكنولوجية لنظم المعلومات المصرفية بصورة مستمرة لضمان تحقيق الرقابة الفعالة، وزيادة الاهتمام بتدريب وتأهيل الكوادر البشرية للقيام بمهام الرقابة بكفاءة وفاعلية. مع ضرورة توافق إجراءات وضوابط الرقابة في نظم وتكنولوجيا المعلومات المحاسبية مع السياسات والأهداف العامة والقوانين المختصة.

- مقترحات لأبحاث مستقبلية:

على الرغم من أن الدراسة الحالية قد حققت أهدافها، الا أنها يمكن أن تكون موضع إنطلاق لبحوث مستقبلية تغطى مجالات أخرى، كما تشكل أرضية مهمة لإجراء مزيد من الدراسات المستقبلية فى بلدان عربية أخرى. مثل:

- ضوابط تطوير المراجعة الداخلية المستمرة فى القطاع الحكومى نظراً لإختلاف أبعاد وزوايا التقويم.

- بالإضافة إلى إجراء المزيد من البحوث فى مجال المراجعة الداخلية المستمرة فى الشركات المصرية بغرض التعمق بشكل أكبر فى هذا المجال.

مراجع البحث

المراجع العربية:

- إبراهيم، نهلة محمد السيد، ٢٠٠٨ ، " تأثير جودة التقارير المالية على قرارات الإستثمار فى الأوراق المالية – دراسة ميدانية" ، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

- أبو الخير، مدثر طه، ٢٠٠٧ ، " أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية على جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية عن تطبيق معيار الإنخفاض فى قيمة الأصول"، **المجلة العلمية، التجارة والتمويل**، كلية التجارة ، جامعة طنطا، العدد الثانى، ص ١-٦٠.

- أسعد ، زينب أسعد، ٢٠١٤ ، " قياس جودة الإفصاح المحاسبى فى ظل المخاطر المنتظمة والإفصاح التطلعى لتعظيم قيمة المنشأه " ، **الفكر المحاسبى**، كلية التجاره، جامعة عين شمس، عدد خاص، **المؤتمر العلمى السنوى للقسم بعنوان دور المحاسبة والمراجعة فى إدارة المخاطر المعاصره**، الجزء الثانى، ١١ -١٢ اكتوبر ، ص ٧٧٣-٨٠١ .

- الباز، ماجد مصطفى على، ٢٠١٢، " جودة التقارير المالية فى ضوء خصائص المعلومات المحاسبية ومبادىء حوكمة الشركات"، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، الإسماعيلية، ص ١٢٩-١٤٨ .

- البنك المركزى المصرى، ٢٠١٣ ، " تقرير عن إنجازات مجلس إدارة البنك المركزى المصرى خلال الفترة من ديسمبر ٢٠٠٣ وحتى ديسمبر ٢٠١٢"، يناير ٢٠١٣. **متاح على موقع: www.cbe.org.eg**

- الرشيدى، ممدوح صادق محمد، ٢٠١٢ ، " دراسة تحليلية لأساليب تقييم جودة التقارير المالية"، **مجلة البحوث التجارية المعاصـــرة**، كليـــــة التجارة، جامعة سوهاج، المجلد السادس والعشرون، العدد الثانى،
ص ١-٦٠.

- السقا، السيد أحمد، ٢٠٠٩،" قراءات وحالات تدريبية فى المراجعة الداخلية"، **كلية التجارة، جامعة طنطا.**

- الشرفاء، أمجد، حازم المعايطة، أحمد كلبونة،٢٠١٢ ،" التاصيل العلمى والعملى للمراجعين الداخليين فى ظل أنظمة المحاسبة الإلكترونية - دراسة تحليلية وتطبيقية على المصارف فى المملكة العربية السعودية"، **المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة**، جامعة الازهر، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، العدد التاسع، يناير ،ص ٢١-٦٩ .

- الشرايرى، جمال عادل، ٢٠٠٩، " سياسات وإجراءات المراجعة الداخلية فى ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات فى البنوك الأردنية"، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات**، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد (٣١) ، العدد الأول.

- الشهاوى، صلاح أحمد محمد، ٢٠١٤،" أثر تطوير أنشطة المراجعة الداخلية على جودة التقارير المالية بتطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة- دراسة ميدانية"، **المجلة العلمية، التجارة والتمويل**، كلية التجارة ، جامعة طنطا، العدد الأول، المجلد الثانى، ص ٣٢٥-٣٧٢ .

- الشيخ، الأمين زينب عمر،٢٠١٢، " دور المراجعة في ضبط الإنفاق العام"، جامعة شندي، كلية الاقتصاد والتجارة وإدارة الأعمال. **متاح على موقع: www.cbe.org.eg**

- الكاشف، محمود يوسف، ٢٠٠٠ ، " نحو إطار متكامل لتطوير فاعلية المراجعة الداخلية كنشاط مضيف للقيمة"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع.

- المطيري، عبيد سعد, ٢٠٠٣ ،" التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة والمراجعة", **المجلة العلمية لكلية التجارة**, جامعة الأزهر, العدد ٢٨, ص٢١٢-٢٦٠ .

- الميهى، عادل عبد الفتاح مصطفى، ٢٠١١ ،" أثر آليات حوكمة الشركات على الإفصاح الإلكترونى للتقارير المالية المنشورة- أدلة ميدانية مقارنة"، **المجلة العلمية، التجاره والتمويل**، كليه التجاره، جامعه طنطا، المجلد الثانى، العدد الثانى، ص ٣٨٩-٤٤٠ .
- الهيئه العامه للرقابه الماليه، ٢٠١٢ ،" أهمية وإستخدام مؤشر S&P/EGX ESG" .
متاح على موقع: www.egx.com.eg
- جربوع، يوسف، محمود، وسالم عبد الله حلس، ٢٠٠٦ ، " تحليل وتقييم مدى إستخدام معايير المحاسبة الدولية عند العرض والافصاح فى القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية والمشابهه فى دوله فلسطين- دراسة ميدانية تحليلية". **متاح على موقع: http://www.acc4arab.com/acc/indx.php**
- جوهرة ، شادي إبراهيم،٢٠٠٦, " دور المراجعة المستمرة في تحسين جودة المعلومات المنشورة الالكترونياً لخدمة متخذي القرارات", **رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة , كلية التجارة, جامعة الزقازيق.**
- خليل، عبد اللطيف محمد، ٢٠٠٣ ، " نموذج مقترح لإدارة وتقييم آداء وظيفة المراجعة الداخلية فى ضوء توجهاتها المعاصرة- بالتطبيق على البنوك التجارية" ، **مجلة البحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد الأول ، الجزء الثانى، ص ٤١٠ -٤٧٥.
- رضوان ، أحمد جمعه محمد، ٢٠١٤ ، " تقييم أثر تطبيق أسلوب المراجعة المستمرة على قرار إعتماد المراجع الخارجى على وظيفة المراجعة الداخلية" ، **المجلة العلمية، التجارة والتمويل** ، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول ، المجلد الأول ، ص ١٦١- ٢٢٤.
- ريشو، بديع الدين، ٢٠١٣، " جودة التقارير المالية (العوامل المؤثرة ووسائل القياس): دراسة ميدانية فى بيئة الأعمال المصرية"، **المجله العلميه، التجاره والتمويل**، كليه التجاره، جامعه طنطا ، المجلد الأول، العدد الأول، ص ١٤٩-١٩٦.
- سرايا ، محمد السيد، وعبد الوهاب نصر على، ٢٠١٠ ، " الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة"، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، **الدار الجامعية**.
- سعد الدين، إيمان، ٢٠٠٩، " تفعيل الدور الإستراتيجى للمراجع الداخلى للحد من مخاطر الائتمان المصرفى فى ظل الأزمة المالية العالمية- دراسة ميدانية فى البنوك التجاريه"، **مجلة المحاسبة والادارة والتأمين**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد الرابع والتسعون، الجزء الأول، ص ١٤٥-١٩٥ .
- شاهين، عبد الحميد احمد احمد، ٢٠١٤ ، " مدخل مقترح لتطوير دور المراجعة الداخلية لاختبارات تحمل الضغوط فى اطار مقررات بازل ٣ مع دراسة ميدانية"، **المجلة العلمية، التجارة والتمويل**، كلية التجارة ، جامعة طنطا، العدد الأول، المجلد الثانى، ص ٤٢١-٤٦١ .
- على ، عبد الوهاب نصر ، كامل، سمير محمد ، و شحاته السيد شحاته،٢٠٠٨ ،" الإتجاهات الحديثة فى الرقابة والمراجعة مع التطبيق على بيئة الحاسبات الإلكترونية"، الاسكندرية ، **الدار الجامعية**.
- مسعود ، سناء ماهر محمدى، ٢٠١٣،" إطار مقترح للتكامل بين مدخلى القيمة الإقتصادية المضافة ونموذج الآداء المتوازن لتطوير دور المراجعة الداخلية فى إدارة المخاطر بالبنوك التجارية"، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية التجارة ، جامعة بنها.
- مشابط ، نعمة حرب ، ٢٠١٤، " أثر تبنى المراجع الداخلى لمدخل المراجعة المستمرة على فاعلية تحقيق المراجعة الداخلية لأهدافها الرقابية مع دراسة ميدانية على البنوك المصرية"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية** ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية، العدد الأول، المجلد الواحد والخمسون ، يناير ، ص ٣٧ – ٨٧.
- مصطفى ، صادق حامد,١٩٩٦ ، " مدخل المراجعة في ظل نظم التشغيل المباشر ذات الوقت الحقيقي", **مجلة البحوث التجارية**, كلية التجارة, جامعة الزقازيق, العدد الثاني, ص٢٠٩-٢٤٧.

- نور، أحمد محمد, حسين أحمد عبيد, وشحاته السيد شحاته, ٢٠٠٧ ، " مراجعة الحسابات", كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، **الدار الجامعية**, ص٣٣٨-٣٣٩.
- هاشم ، محمد صالح ، ٢٠١١ ،" إطار متكامل للمتطلبات الإضافية اللازمة لتحسين جودة الآداء المهنى لأعمال المراجعة فى بيئة التجارة الإلكترونية"، **مجلة المحاسبة والادارة والتأمين**، كلية التجارة، جامعة القاهرة ، العدد الثامن والسبعون، السنة الخمسون ، ص ٢٤٩ – ٣٤٨.
- يوسف، طه محمد أحمد، ٢٠١٤ ، " إدارة مخاطر منظمات الأعمال فى ظل الحوسبه السحابيه"، **الفكر المحاسبى**، كلية التجاره، جامعة عين شمس، عدد خاص، **المؤتمر العلمى السنوى للقسم بعنوان دور المحاسبة والمراجعة فى إدارة المخاطر المعاصره**، الجزء الثانى، ١١ -١٢ أكتوبر ، ص ٥٧٩-٥٩٧.

المراجع الأجنبية:

- Adebayo ,Arinola Olufunmilola,2004,"Developing A Theory of Auditing in The Electronic Business Environment", **ph .d. Virginia Common wealth university.**
- AICPA,1988," Consideration of Internal Control in A Financial Statement Audit", SAS, No.55. **Available at :http://www.aic.pa**

-……,1997," Consideration of Internal Control in a Financial Statement Audit ", **Available at :http://www.aic.pa.org** SAS, No.78**.**
- Alles, G. Brennan , A .Kogan , and A .Vasarhely, 2008 ," Continuous Monitoring of Business Process Controls: Adents of The Use of Continuous Auditing in The Internal Auditing Context", **International Journal of Accounting Information Systems**,Vol.13,pp.263-266.
Available at :http://www.elsevier.com
-Anis, R. Fraser, I. and Hussainey, K.,2012, " Anew Measure for Disclosure Quality", **Working Paper,Stirling University.**

-Barth,M.,W. Landsman and M.Lang,2008," International Accounting Standards and Accounting Quality", **Journal of Accounting Research** , Vol.46, No.3,pp.467-498.

- Basel, Committee on Banking Supervision (BCBS) , 1998, " Framework for Internal Control Systems in Banking Organizations " , September .
Available at :http://www.bis.org/bcbs
-……....., 2008, " Principles
for Sound Liquidity Risk Management and Supervision ", **Bank for International Settlements.**
-…… , 2010 ," Basel III :

A global Regulatory Framework for More Resilient Banks and Banking Systems", **Bank for International Settlements**, December.

-……...…, 2012 ," The Internal Audit Function in Banks", **Bank forInternational Settlements**, June.

-Beest, F., Bramm, G., and Boclens,S.,2009, " Quality of Financial Reporting: Measuring Qualitative Characteristics", **Nice Working papers**, pp.1-41.

Available at http://www.ru.nl /nice/ working

- Beest , Ferdy Van and Braam, Geert, 2011," An Empirical Analysis of Quality Differences between UK and Annual Reports and US 10-k reports", Nice Working Paper,Nijmegen Center for Economics (NICE) **Institute for Management Research Radboud University**, Nijmegen,pp.90-108.

- Biddle , G. C . , Hilary , G . and Verdi , R.S,2009 ," How Does Financial Reporting Quality Relate to Investment Efficiency ? ", **Journal of Accounting and Economics ,** Vol. 48, pp.112-131.

-Chen,H., Qing , Liang.T. ,Yhong , J .and Zhijum , L., 2010, " The Role of International Financial Reporting Standards in Accounting Quality: Evidence from The European Union", **Journal of International Financial Management and Accounting**,Vol.21,No.3,pp.1-57.

-CICA/AICPA ,1999, "Continuous Auditing . Research Report", **Toronto,Canada: The Canadian Institute of Chartered** Accountants.

Available at :http:/www.cica.ca

-Chakroun, Raida and Hussainey, Khaled,2013, " Disclosure Quality in Tunisian Annual Report", **Critical Studies in Accounting and Finance Conference (CSAF)** , ABU DHABI,15-17 December.

-Coderre, David ,2005, " Continuous Auditing: Implications for Assurance , Monitoring and Risk Assessment", **Global Technology Audit Guide**.

Available at :http://www.theiia.org

–Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission, 1992,"Internal Control – Integrated Framework", Sebtember.

Available at: http:// www.snai.edu/cn/service/library

-Coram .P; C. Ferguson and R . Moroney . 2008, " Internal Audit , Alternative Internal Audit Structures and The Level of Misappropriation of Assets Fraud", **Journal of Accounting and Finance** ,pp. 543-559.

-Curitis,Mary, B,2002, " Discussion of The Anecedents of The Use of Continuous Auditing in The Internal Auditing Context ", **International Journal of Accounting Information System,** Vol. 13,pp.263-266.

Available at :http://www.elsevier.com

- Daigle, Jill, Joseph ,Ronald J.Daigle and James C.Lampe,2008, "Auditor Ethics for Continuous Monitoring ", **Information Systema Audit and Control Journal,** Vol.3. **Available at :http://www.isaca.org**

- David, A. Richards ,2007, " Manging the Business Risk of Fraud: A Practical Guide", **The IIA Research Foundation**, Nov.
-Deloitte,2010, "Continuous Monitorling and Comtinuous Auditing : from Idea to Implemenation" **Available at:http://www.deloitte.com/us/about**

- Dhaliwal , D., Naiker ,V. and Navissi, F., 2006 ,"Audit Committee Financial Expertise, Corporate Governance and Accruals Quality: An Empirical Analysis", **Working Paper,University of Arizona**,pp.1-52.

Available at:http://ssrn.com/abstract=906690

-Elzahar, Hany , Hussainey,Khaled,Mazzi, Francesco, and Tsalavoutas,Loannis,2013," Economic Consequences of Key Performance Indicators (KPIs) Disclousre Quality", **South West Area Group (SWAG) Annual Regional Conference,** Friday 6th September.

-Flemming , P.,1999, " Steering Course for The Future", **Journal of Accounting**, vol.188, No.5, November,1999,pp.40-48.

-Gassen,J. and T.Sellhorn,2006," Applying IFRS in Germany-Determinants and Consequences", **Working paper. Available at :http://www.ssrn.com**
-Gonzalez, George ,C.,Pratyush N. Sharrma and Dennis F. Galletta,2012, " The Antecedents of The Use of Continuous Auditing in The Internal Auditing Context", **International Journal of Accounting Information System,** Vol.13,pp.248-262**. Available at :http://www.elsevier.com**

-Havelka, Douglas, 2012, "Discussion of The Acceptance and Adoption of Continuous Auditing by Internal Auditors ", **International Journal of Accounting Information Systems**,Vol.13,pp.282-286.

Available at:http:// www. elsevier.com

-Hunt, Richard and Jackson,Mare ,2010, " An Introduction to Continuous Controls Monitoring ", Computer Fraud and Security, June.

Available at:http:// www scincedirect.com

- IAASB,2010," The Auditor's Responsibilities Relating to Fraud in An Audit of Financial Statements ", IAS 240. **Available at :http://ww.ifac.org**

-Jara,E,G., A.C. Ebrero., and R.E.Zapata,2011,"Effect of International Financial Reporting Standards on Financial Information Quality", **Journal of Financial Reporting and Accounting**,Vol.9,No.2,pp.176-196.

-Kite, D., Lauders, and Redo , R, 2008," Environmental Auditing: An Emerging Opportunity ", **Internal Auditing** ,Winter.

-KPMG,2008," Continuous Auditing and Continuous Monitoring: Transforming Internal Audit and Management Monitoring to Create Value".

Available at :http://www. Kpmg.com/us

- …...,2010, " New Stragies and Best Practices in Internal Audit: an Emerging Model for Building Organizational Value Focusing on Risk".

Available at :http://www. Kpmg. com/us

-Lisa.A.O, Diava,R. and Sandra,W.S,2009,"The Association between Audit Committee Characteristice,The Contracting Process and Fraudulent Financial Reporting", **American Journal of Business**,Spring,Vol.24,No.1,pp.57-66.

-Martin J. Coe, 2011, " Trust Services: A Better Way to Evaluate I.T Controls", **Journal of Accountancy, Online Issues**

- Prawitt, D.F.; J.L . Smith and D . A. Wood,2009, " Internal Audit Quality And Earnings Management ", **The Accounting Review**, Vol.48, No.4,pp.1255-1280.

- Price Water House and Coopers,2006,"State of The Internal Audit Profession Study: Continuous Auditing Gains Momentum".

Available at :http://www. pwc.be

- Quinn,L.R.,2002,"Risky Business",**Journal of Accountancy**, June.

- Rezaee, Z , FW and R. Elam ,2000, " Real Time Accounting Systems", **Internal Auditing**, pp. 63-67.

- Rezaee, A, Shabatoghlie , R. Elam and Peter L. Mcmickle,2002," Continuous Auditing: Building Automated Auditing Capability", **Auditing: A journal of Practice and Theory,** vol.21, no.1,pp.147-163.

- Sarbens – Oxely Act ,2002, united states of America 107 congress , july **.**

Available at :http://www.sec.gov/about/laws

- Searcy, Dewayne l., Terry J. Ward and Jon B . Woodroof, 2009, " Continuous Reporting Benefits in The Private Debt Capital Market", **International Journal of Accounting Information Systems,**pp. 137-151.

Available at :http ://www. elsevier.com

-Stippich, warren w .,2011, " Continuous Auditing, Continuous Improvement", Dec. **available at :http://www.corporatecompliance.com**

-The Institute of Internal Auditors,2009, "International Standards for The Professional Practice of Internal Auditing ", **Institute of Internal Auditors Research Foundation**. **Available at :http://www. the iia.org**

- ……....,2011, " Continuous Auditing: An Operational Model for Internal Auditors ", **Institute of Internal Auditors Research Foundation. Available at :http://www. the iia.org**

- ……..,2013, " Continuous Auditing: Potential for Internal Auditors" ,**Institute of Internal Auditors Research Foundation**. **Available at :http://www. the iia.org**

-Vasrhelyi, Alles , Siripam kuenkaikaew and James Littley,2012, The Acceptance and Adoption of Continuous Auditing by Internal Auditors : A Micro Analysis ", **International Journal of Accounting**

Information Systems,pp.87-103**. Available at : http:// www. elsevier.com**

-Verver, john, 2008, " Continuous Monitoring : Transforming And Auditing : What Is The Difference?", ProtivitIies knowledge Leader. **Available at : http:// www .protiviti.com/enus**

-Waroonkun, S., and Ussahawanitchakite, P.,2011,"Accounting Quality, Accounting Performance, and Firm Survival: An Empirical Investigation of The List Firms", **International Journal of Business Research**,Vol.11, No.4, pp.118-143.

-Warren ,J., Donald and Murphy l., Smith,2006, , " Continuous Auditing An Effective Tool for Internal Auditors", **Internal Auditors**. May / Apr.

Available at :http:// www. ssrn.com

- Ziegenfuss, Douglas , E , 2006 ," The Wave of The Future " , **Institute of Internal Auditors**. **Available at : http:// www . the iia.org**

ملاحق البحث
(الملحق رقم ١)
أسئلة الدراسة التجريبية

أولاً: بيانات عامة:

(١) المستوى التعليمى:

بكالوريوس ☐ ماجستير ☐
دبلوم دراسات ☐ أخرى (اذكرها)---- ☐

(٢) الخبرة العملية بالسنوات:

أقل من ٣ سنوات ☐ ٣- ٥ سنوات ☐
٥- ١٠ سنوات ☐ ١٠ سنوات فأكثر ☐

(٣) هل حصلت على دورات تدريبية فى مجال تكنولوجيا المعلومات:

لا ☐ نعم ☐
ما هى .....

ثانياً : أسئلة الاستقصاء:

س٤ : فى رأى سيادتكم ما هى أكثر آلية من الآليات التالية والتى يمكن أن يكون لها تأثير على تفعيل المراجعة الداخلية باستخدام مدخل الداخلية المستمرة لتحسين جودة التقارير المالية:

١- التهيئة المناسبة لفريق عمل المراجعة الداخلية لفهم وإدراك جميع القضايا الهامة المرتبطة بالمنشأة. ☐
٢- دعم ومساندة الإدارة العليا لأنشطة إدارة المراجعة الداخلية. ☐
٣- أهمية توافر الخصائص الإدارية لنظم تكنولوجيا المعلومات وتوسيع نطاق المراجعة الداخلية المستمرة فى مجال إدارة المخاطر بالبنوك ☐
٤ – أخرى (إذكرها) ----------

الحالة الأولى:

بفرض أنك مراجع داخلى للبنك (س) " بنك تجارى مصرى" ، والذى لديه إدارة للمراجعة الداخلية.

خلفية تاريخية:

البنك تأسس منذ عام ١٩٩٨، و تتفق الممارسات المحاسبية للبنك مع سياسة الحيطة والحذر، ولم يطلب من البنك فى أى سنة سابقة إعادة إصدار قوائمه المالية.

مجلس الإدارة:

يتكون مجلس إدارة البنك من (١٠) أعضاء من بينهم المدير التنفيذى وهو مؤسس البنك ورئيس المجلس.

لجنة المراجعة:
تتكون لجنة المراجعة من (٥) أعضاء مستقلين من بينهم أحد الأعضاء خبير بالنواحى المالية. اللجنة لديها أجندة اعمال قوية وإجتمعت (٧) مرات خلال العام .
الهيكل التنظيمى لقسم المراجعة الداخلية:
ينفذ البنك أنشطة المراجعة الداخلية من خلال قسم المراجعة الداخلية بالبنك، ويتوقف عدد أفراد فريق العمل فى قسم المراجعة الداخلية على مستوى الهيكل التنظيمى للفرع (هل هو كبير، متوسط، صغير). يتكون الهيكل التنظيمى لإدارة المراجعة الداخلية للبنك من؛ رئيس القسم، نائب رئيس القسم، مدير المراجعة، ومراجعين على النحو التالى:

المركز الوظيفى	المؤهلات
رئيس القسم	بكالوريوس وماجستير فى المحاسبة، بالإضافة إلى الحصول على شهادة مراجع داخلى (CIA) ولديه خبرة ثمانى سنوات فى أعمال المحاسبة، وقد كلف بهذه الوظيفة منذ ثلاث سنوات.
نائب رئيس القسم	بكالوريوس محاسبة، وشهادة مراجع داخلى (CIA) ولديه خبرة ثمانى سنوات فى أعمال المحاسبة.
مدير المراجعة	بكالوريوس محاسبة، بالإضافة إلى سبع سنوات فى أعمال المحاسبة.
مراجعين	خمسة أفراد لديهم خبرة باعمال المراجعة الداخلية.

المهام التى يقوم بتنفيذها قسم المراجعة الداخلية بالبنك :
يقوم قسم المراجعة الداخلية بالبنك بمجموعة من المهام منها:
١- دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال التقييم المستقل للإجراءات الرقابية لتحديد ما إذا كانت الإجراءات الرقابية تحقق أهداف الرقابة الداخلية. وقد شملت خطة المراجعة الداخلية عن السنة السابقة والتى إعتمدتها لجنة المراجعة؛ فحص الرقابة الداخلية وفقاً للمعايير المصرية والدولية للمراجعة الداخلية، وإعداد تقرير بنقاط الضعف ومقترحات التحسين ورفعها إلى لجنة المراجعة.
٢- الرقابة السابقة من خلال مراجعة إستيفاء المستندات المؤيدة للملف الإئتمانى ودراسة الجدوى قبل التصريح بالتعامل على الحساب فى عمليات الإئتمان.
٣- التأكد من مدى كفاية وسائل الرقابة الداخلية من خلال فحص وسائل الرقابة قبل تنفيذ نظام جديد للحاسب، وضع أساليب الرقابة على النظام استخدام اساليب الفحص باستخدام الحاسب الالى لمتابعة التاكد من فعالية نظم الرقابة.
٤- التأكد من مدى الإلتزام بوسائل الرقابة الداخلية ومدى فاعليتها من خلال التأكد من أنها تطبق بشكل سليم ومستمر ولم تجر عليها أية تعديلات لا تتفق والأهداف الشاملة للرقابة، وإختبار مدى فعالية أدوات الرقابة بشكل مستمر.

٥- التأكد من حماية أموال وأصول المنشأة من التلاعب والاختلاس، أو من تحقيق الخسائر بها نتيجة الإهمال أو عدم الكفاءة أو سوء الاستعمال، ومراجعة التوقيعات على الشيكات اثناء مراحل التنفيذ.
٦- تقويم كفاءة وفعالية نشاط التشغيل الإلكترونى للبيانات، ومدى حسن إستغلال الموارد المتاحة، وفحص الدراسات التى تمت للتطبيقات الجديدة أو التوسع فى التطبيقات الحالية والتأكد من جدواها فعلاً.
٧- التأكد من مدى كفاية مخرجات الحاسب من خلال برامج المراجعة الإلكترونية، لمراجعة بيانات الملفات، وبرامج المراجعة الإختبارية. وتتم الرقابة اللاحقة بعد انتهاء يوم العمل، لمراجعة الأعمال، وهذه الأعمال بعضها جزئى وبعضها كلى. وتتم معظم أعمال المراجعة من خلال تقارير (مخرجات الحاسب) وأيضاً توجد مراجعة مستندية حية على المستند نفسه. مثال : مستندات الصرف يجب أن يكون المستند حى أمامه، ونموذج التوقيع والعقود. كما تتم عمليات الخزينة من خلال تقارير الحاسب لكى يصل المراجع الداخلى إلى صحة الحركات التى تمت. ويتحدد حجم العينة المختارة وفقاً للمخاطر المحتملة، مثال، الشيكات التى تزيد مبالغها عن ١٠٠٠٠٠ جنيه يتم مراجعتها كاملة، أما الشيكات أقل من ١٠٠٠٠٠ جنيه يتم أخذ عينة تتراوح من ١٠-٢٠ %. وكلما زادت المخاطر تطلب ذلك التوسع فى العينة حتى تصل إلى ١٠٠ %.
٨- المراجعة المستمرة والتطوير والتحديث لنظم الرقابة الداخلية وتشمل؛ تقييم نظم الضبط الداخلي والحسابات، تقييم الخطط والإجراءات، التأكد من سلامة نظام الضبط الداخلي والنظام المحاسبي من حيث؛ التصميم والتطبيق، التأكد من سلامة المعلومات والتقارير الدورية التي تنتجها تلك الأنظمة، اكتشاف نقاط الضعف أو النقص في النظ والإجراءات المستخدمة، إعطاء التوصيات وتقديم المقترحات لتعديل وتطوير تلك النظم والإجراءات لزيادة كفاءتها وفاعليتها، وخفض مخاطر حدوث تواطؤ بين الموظفين نتيجة للمراجعات الدورية.
٩- مساعدة الإدارة على إتخاذ قرارات سليمة والوصول إلى الكفاءة الإنتاجية والإدارية والمالية القصوى، وبالتالي تحسين كفاءة الآداء والإنجاز من خلال تحسين نوعية المعلومات المنتجة.
١٠- التأكد من التزام الجهة بالأنظمة واللوائح والتعليمات والإجراءات المالية والتحقق من كفايتها وملاءمتها.
١١- تقويم مدى كفاية الخطة التنظيمية للجهة من حيث وضوح السلطات والمسؤوليات وفصل الاختصاصات المتعارضة وغير ذلك من الجوانب التنظيمية، وفحص السجلات المحاسبية للتأكد من انتظام القيود وصحتها وسلامة التوجيه المحاسبي.
١٢- القيام بمتابعة الجرد من حيث تقييم إجراءات الجرد وحضور عملية الجرد ومطابقة نتائج الجرد مع الأرصدة الدفترية والبحث عن أسباب أية فروق والتقرير عن أى اخطاء إلى لجنة المراجعة.

ولقد طبق فريق المراجعة الداخلية بالبنك المختص بالمهام (١،٣،٤،٥،٦،٧،٨،١١) المراجعة المستمرة فى آداء المهام المطلوبة منه، والأساليب اليدوية بالمهام (٢،٩،١٠،١٢)، ويرجع ذلك إلى التشغيل الآلى لبعض العمليات والإعتماد بصفة أساسية على نظم معلومات المحاسبة الفورية لإجراء عملياتها اليومية.

بناءاً على خبرتك فى مجال المراجعة الداخلية المستمرة وفى ضوء المعلومات السابق عرضها. من فضلك ما هو تقييمك للعبارات التالية والتى تتعلق بآليات تفعيل مدخل المراجعة الداخلية المستمرة لزيادة القيمة التى تضيفها وتحسين جودة التقارير المالية بالبنوك التجارية المصرية والواردة بالجدول التالى :

١-آليات تفعيل مدخل المراجعة الداخلية المستمرة لزيادة القيمة التى تضيفها وتحسين جودة التقارير المالية بالبنوك التجارية المصرية هى:

البيان	موافق تماماً ٥	موافق ٤	محايد ٣	لا أوافق ٢	لا أوافق مطلقاً ١
أ- التهيئة المناسبة لفريق عمل المراجعة الداخلية لفهم وإدراك جميع القضايا الهامة المرتبطة بالمنشأة : ١-تطوير إمكانيات المراجع العلمية والعملية بتكنولوجيا المعلومات المتطورة لتواكب التطورات في تكنولوجيا لمعلومات من خلال دورات تدريبية لتأهيله لمراجعة نظم المعلومات المحاسبية المتقدمة . ٢- العمل على توفير الإستقلال التنظيمى إدارة المراجعة الداخلية وتنظيم تبعيتها الإدارية للجنة المراجعة فى البنك، ضمانا لقيامها بمهام مسئولياتها بالموضوعية والحياد . ٣- أهمية تحسين كفاءة وفعالية هيكل الرقابة الداخلية لمنع الممارسات الإحتيالية. ٤-يتم الفصل بين القائمين بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية، والقائمين بتصميم أو تشغيل النظام الرقابة محل المراجعة. ٥- توفير قاعدة معلوماتية متكاملة تساعد على سهولة الحصول على بيانات عن كافة الأقسام والإدارات بالبنك. ٦-الإلتزام بمعايير الآداء المهنى ودستور آداب وسلوك مهنة المراجعة الداخلية، والإلتزام بما ورد فى مقررات لجنة بازل المختلفة وتعليمات البنك المركزى المصرى عند آداء المهام. ٧- ضرورة توافر مجموعة من الصفات السلوكية الهامة فى المراجع الداخلى مثل النزاهة والإخلاص والمحافظة على سرية المعلومات.					

ب- دعم ومساندة الإدارة العليا لأنشطة إدارة المراجعة الداخلية : ٨- زيادة المعرفة لدى المراجع الداخلى حول المنشأة و إدارتها وطبيعة عملها من خلال سرعة الحصول على البيانات والمعلومات التى توفرها النظم. ٩- دعم المراجع الداخلى لإجراء تحليلات إضافية للبيانات وتقديم توصيات للإدارة للمساعدة فى عملية إتخاذ القرارات. ١٠- دعم لجنة المراجعة من خلال الفحص والتقييم لهيكل الرقابة الداخلية وتحديث سجل المخاطر. ١١- على فريق العمل تجميع معلومات عن جميع العمليات المالية و التشغيلية والعمليات المصرفية. ١٢- يتطلب تقيمك لنظام الرقابة الداخلية المطبق بالبنك إعادة النظر للتقييم السابق، من خلال القيام بالإجراءات التالية : ١/١٢ تحديد مدى ملاءمة نظام الرقابة الداخلية المطبق من قبل إدارة البنك. ٢/١٢ الإطلاع على نظام الرقابة الداخلية المصمم والمطبق من قبل إدارة البنك.					

الحالة الثانية:

بفرض أن المعلومات السابقة والتى وردت بالجدول السابق (الحالة الأولى) كانت متوافرة، وبناءاً على خبرتك كمراجع داخلى فى مجال المراجعة الداخلية المستمرة، من فضلك ما هو تقييمك بشأن مدى توافر آليات تفعيل مدخل المراجعة الداخلية المستمرة لزيادة القيمة التى تضيفها وتحسين جودة التقارير المالية بالبنوك التجارية المصرية، والواردة بالجدول التالى :

البيان	موافق تماماً ٥	موافق ٤	محايد ٣	لا أوافق ٢	لا أوافق مطلقا ١
١- تطوير إمكانيات المراجع الداخلى العلمية والعملية بتكنولوجيا المعلومات المتطورة من خلال دورات تدريبية لتأهيله لمراجعة نظم المعلومات المحاسبية المتقدمة وكذلك تدعيم وصقل معارفه للتعامل مع شبكة الإنترنت. - اذا كنت غير موافق، فان تطوير إمكانيات المراجع الداخلى تتم من خلال.....					

٢- العمل على توفير الإستقلال التنظيمى لإدارة المراجعة الداخلية وتنظيم تبعيتها الإدارية للجنة المراجعة فى البنك، ضمانا لقيامها بمهام مسئولياتها بالموضوعية والحياد لإنجاز مثل تلك المهام. - اذا كنت غير موافق، فان العمل على توفير الإستقلال التنظيمى لإدارة المراجعة الداخلية يساعد على.....					
٣- أهمية تحسين كفاءة وفعالية هيكل الرقابة الداخلية لمنع الممارسات الإحتيالية. - اذا كنت غير موافق، فان تحسين كفاءة وفعالية هيكل الرقابة الداخلية يساعد على.....					
٤- يتم الفصل بين القائمين بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية، والقائمين بتصميم أو تشغيل النظام الرقابى محل المراجعة. - اذا كنت غير موافق، فما هو الأفضل من وجهة نظر سيادتكم.....					
٥- توفير قاعدة معلوماتية متكاملة تساعد على سهولة الحصول على بيانات عن كافة الاقسام والادارات بالبنك. اذا كنت غير موافق، فان توفير قاعدة معلوماتية متكاملة تساعد على.....					
٦- الإلتزام بمعايير الآداء المهنى ودستور آداب وسلوك مهنة المراجعة الداخلية، الالتزام بما ورد فى مقررات لجنة بازل المختلفة وتعليمات البنك المركزى المصرى عند آداء المهام. - اذا كنت غير موافق، فان الالتزام يكون من خلال					
٧- زيادة المعرفة لدى المراجع الداخلى حول المنشأة وإدارتها وطبيعة عملها من خلال سرعة الحصول على البيانات والمعلومات التى توفرها النظم. - اذا كنت غير موافق، فان زيادة المعرفة لدى المراجع الداخلى حول المنشأة تتم من خلال.....					
٨- على فريق العمل تجميع معلومات عن جميع العمليات المالية و التشغيلية والعمليات المصرفية. - اذا كنت غير موافق، فان فريق العمل يجب عليهم					

٩- يتطلب تقييمك لنظام الرقابة الداخلية المطبق بالبنك إعادة النظر للتقييم السابق، من خلال القيام بمجموعة من الإجراءات. - اذا كنت غير موافق، فما هى الإجراءات.....					
١٠- وجود لجنة المراجعة يلعب دور رئيسى فى ضمان جودة المحتوى المعلوماتى للتقارير المالية من منطلق مسئوليتها عن فحص القوائم المالية للتأكد من إكتمال الإفصاح وضمان جودة المعلومات المالية قبل تقديمها لمجلس الادارة. - اذا كنت غير موافق، فان لجنة المراجعة تساعد على					
١١- لكى ينجح المراجع الداخلى فى تحقيق هدف إضافة القيمة وتحسين عمليات البنوك، يجب أن يكون لديه فهم لطبيعة نشاط البنوك التى يعمل بها والمخاطر التى تتعرض لها حتى يتمكن من فحص وتقييم هذه الأنشطة وتقييم فعالية إدارة المخاطر. -اذا كنت غير موافق، ما هى الخلفية الواجب توافرها فى المراجع الداخلى					
١٢- من الخصائص الإدارية لنظم تقنية المعلومات في البنوك؛ وجود دليل عمل يتضمن وصفاً محدداً لكافة الوظائف والمهام، وتحديداً للإجراءات المتبعة وقنوات الاتصال الرسمية بين الإدارات والأقسام المختلفة ودوره في تطبيق نظام من المسؤولية، توافر ضوابط رقابية كافية لتوفير الحماية المناسبة لمكونات النظام المنطقية وتحقيق التكامل والترابط التنظيمي بين الإدارات والأقسام المختلفة. -اذا كنت غير موافق، فما هى الخصائص الإدارية.....					
١٣- يتمثل أثر تكنولوجيا المعلومات على عناصر هيكل الرقابة الداخلية فى: ١/١٣تحسن مدى فعالية وكفاءة الرقابة الداخلية لدى البنك من خلال تحسين توقيت وتوافر ودقة المعلومات، وتسهيل التحليل الإضافى للمعلومات. ٢/١٣ تخفيض خطر إعاقة الرقابة، وتطبيق رقابة الآمانSC					

فـى التطبيقـات وقواعـد البيانـات ونظـم التشغيل. ٣/١٣ سرعة سهولة مراقبة عمليات وأنشطة البنك. . -اذا كنت غير موافق، فما هو أثر تكنولوجيا المعلومـات علـى عناصـر هيكـل الرقابـة الداخلية.....					

الحالة الثالثة:

بفرض أن آليات تفعيل مدخل المراجعة الداخلية المستمرة لزيادة القيمـة التى تضيفها وتحسين جودة التقارير المالية بالبنوك التجارية المصرية والتى وردت بالجدول السابق (الحالة الثانية) كانت متوافرة، وبناءاً على خبرتك فى مجال المراجعة، من فضلك ما هو تقييمك للعبارات التالية والتى تتعلق بمدى أثر تفعيل مدخل المراجعة الداخلية المستمرة على تحسين جودة التقارير المالية الفورية:

١- يؤدى تطبيق المراجعة الداخلية المستمرة إلى زيادة جودة المعلومات المحاسبية المنشورة من حيث توقيت الحصول على المعلومات, إضافة إلى تحقيق مزايا تنافسية كبيرة للمنشأة، والقيام بمتابعة مستمرة للأنشطة المختلفة ورفع تقارير بالنتائج والتوصيات إلى الإدارة العليا، ومساعدة مستخدمى معلومات الإفصاح الإلكترونى فى عملية إتخاذ القرار.

٢- فى تقديرك ، للحكم على سلامة قيام البنك بالإفصاح فى التقارير المالية، يتم القيام بجمع الأدلة من خلال القيام بالإجراءات التالية:

١/٢ فحص محاضر إجتماعات مجلس إدارة البنك.

٢/٢ التحقق من إلتزام البنك بالمعايير المحاسبية والمتطلبات القانونية.

٣/٢ التحقق من إلتزام البنك بمتطلبات لجنة بازل ٣ .

٤/٢ فحص المركز المالى للبنك.

٣- فى تقديرك تؤدي المراجعة الداخلية المستمرة إلى زيادة جودة القوائم المالية لأنها تسمح للمراجع الداخلى بأن يولي إهتماماً أكبر لكل من الإلمام بطبيعة نشاط البنك , وهيكل الرقابة الداخلية المطبق، فان ذلك يؤثر على تطبيق المراجعة الداخلية المستمرة بالبنك بنسبة مقدرة هى:

صفر	١٠ %	٢٠ %	٣٠ %	٤٠ %	٥٠ %	٦٠ %	٧٠ %	٨٠ %	٩٠ %	١٠٠ %

٤- فى تقديرك ، تطبيق المراجعة الداخلية المستمرة يعمل على تلبية متطلبات إطار لجنة COSO المرتبطة بالرقابة الداخلية، والإلتزام بمتطلبات قانون ساربنز أوكسلى من خلال توفير معلومات فى التوقيت المناسب أقرب للوقت الحقيقى بالإضافة إلى تحسين إدارة الخطر.

٥- بافتراض أن آليات تفعيل مدخل المراجعة الداخلية المستمرة لزيادة القيمـة التى تضيفها لمنشآت الأعمال والواردة بالجدول السابق (الحالة الثانية) كانت متوافرة، فإلى أى مدى سوف يؤثر ذلك على تحسين جودة التقارير المالية بالبنوك التجارية المصرية:

صفر	١٠ %	٢٠ %	٣٠ %	٤٠ %	٥٠ %	٦٠ %	٧٠ %	٨٠ %	٩٠ %	١٠٠ %

٦- إذا كانت الجهة القائمة بآداء المراجعة الداخلية المستمرة هى إدارة أو قسم مستقل بالبنك، ويتمتع المراجع الداخلى بالخبرة اللازمة والتأهيل الكافى بتكنولوجيا المعلومات. فان ذلك يؤثر على جودة التقارير المالية للبنك بنسبة مقدرة هى:

صفر	١٠ %	٢٠ %	٣٠ %	٤٠ %	٥٠ %	٦٠ %	٧٠ %	٨٠ %	٩٠ %	% ١٠٠

٧- فى تقديرك، نظراً لإدراك مدير إدارة المراجعة الداخلية لأهمية تطبيق مدخل القيمة الإقتصادية المضافة، يقوم بتكوين فريق عمل المراجعة الداخلية من خلال معايير محددة وهى كالتالى:

١/٧ أن يكون أعضاء فريق عمل المراجعة من متخصصين فى المجالات المهنية ومعرفة أوسع من مجرد النواحى المالية والمحاسبية.

٢/٧ أن يشمل فريق عمل المراجعة أفراداً من خارج البنك كخبير أو مستشار من إحدى الشركات المتخصصة بمجال الإستشارات أو بيوت الخبرة للإستعانة بهم فى المجال المراد مراجعته.

٣/٧ القدرة على التفكير التحليلى.

٤/٧ القدرة على التنبؤ والتخطيط طويل الأجل.

٥/٧ القدرة على التغيير.

٨- فى تقديرك، تساعد المراجعة الداخلية المستمرة فى جعل إجراءات المراجعة تتم بشكل آلى لذلك يركز المراجع على المناطق الأكثر خطراً ، وتقليل إجراءات المراجعة يقلل بشكل كبير الوقت المطلوب لإكتشاف الأخطاء والغش، والتأكد من أن الرقابة الداخلية للنظام تعطي الثقة المستمرة عن طبيعة معالجة العمليات المالية، وبالتالي تكون البيانات والمعلومات صحيحة ودقيقة وكاملة وآمنة، والتأكد من أن إجراءات المعالجة صحيحة وفعالة أثناء تشغيل النظام، بالإضافة إلى أن النظام ينتج معلومات مالية أو أي معلومات أخرى تتميز بالدقة.

٩- بافتراض توافر آليات تفعيل مدخل المراجعة الداخلية المستمرة لزيادة القيمة التى تضيفها للبنك ، فان ذلك سوف يؤثر على تحسين جودة التقارير المالية بالبنوك التجارية المصرية من حيث:

١/٩ تحسين الوقتية ، توفير المعلومات فى الوقت المناسب، وزيادة الدقة فى المعلومات، والموثوقية.

٢/٩ تحسين وتسهيل التحليل الإضافى للمعلومات، من خلال تشغيل الحاسب للبيانات بصورة جيدة ودقيقة يؤدى إلى زيادة جودة المعلومات التى يقدمها النظام مما ينعكس على إتخاذ الإدارة للقرارات الإدارية السليمة بصورة تحقق الإستغلال الأمثل للموارد.

٣/٩ تخفيض الخطر الذى يحيط باجراءات الرقابة.

٤/٩ تحسين إمكانية الفصل المناسب بين المهام Segregation عن طريق تنفيذ رقابة آمنه، قواعد بيانات، ونظم تشغيل.

٥/٩ الإمكانية الضخمة لتخزين البيانات فى صورة ملفات إلكترونية تغنى عن الكثير من الملفات والسجلات اليدوية.

٦/٩ إجراء حسابات معقدة وإمكانية تشغيل قدر هائل عن المعاملات فى وقت قصير وبتكلفة أقل، علاوة على إنعدام الأخطاء التشغيلية والحسابية تقريباً نتيجة الإستفادة بامكانيات تكنولوجيا المعلومات، إنخفاض درجة الإعتماد على العنصر البشرى.

٧/٩ إمكانية الإستفادة بالحاسب الآلى فى تحقيق الرقابة الذاتية على كل عمليات التشغيل اليومية.

١٠- فى تقديرك، يتوافر لمدير إدارة المراجعة الداخلية وفريق العمل التابع له التأهيل العلمى والعملى الكافى والذى يؤهله للقيام بالمراجعة الداخلية المستمرة، بالإضافة إلى مجموعة من المهارات اللازمة والمناسبة لطبيعة أنشطة البنك مما يتيح إضافة قيمة إقتصادية للبنك وتحسين عملياته ومنها:

١/١٠مهارات الإتصال الفعال والسلوك الإيجابى وتنبى فلسفة المشاركة مع المستويات الإدارية التنفيذية والمستفيدين من خدمات المراجعة الداخلية.

٢/١٠ معارف متخصصة فى مجالات النظم الرقابية وأساليب تقييمها وتحديد المخاطر وإدارتها وتقييمها.

٣/١٠ مهارات التفكير الإبداعى وأساليب التحليل الرياضى والإحصائى والفحص التحليلى والإنتقادى.

٤/١٠ أساليب صياغة تقارير المراجعة الداخلية المرتبطة بالفحص والتقييم والتأكيد والإستشارات وتدعيمها.

٥/١٠ أساليب وطرق إبداء الرأى وأنواعه وتوثيق أنشطة المراجعة والفحص والتقييم والإستشارات وجمع أدلة الإثبات المناسبة والكافية لكل حالة وحدود المحافظة على الإستقلال والموضوعية.

١١- يعمل المراجعون الداخليون وفق خطة مراجعة شاملة موثقة معلنة لمختلف المستويات الإدارية والعاملين بالبنك ومعتمدة من لجنة المراجعة. فان ذلك يؤثر على جودة التقارير المالية للبنك بنسبة مقدرة هى:

صفر	١٠ %	٢٠ %	٣٠ %	٤٠ %	٥٠ %	٦٠ %	٧٠ %	٨٠ %	٩٠ %	١٠٠ %

١٢- فى تقدرك، يؤدى تطبيق المراجعة الداخلية المستمرة الى تحديد مدى الاعتماد على نظم المحاسبة والتقارير المالية والتأكد من أن المعلومات الواردة بها تعبر بدقة عن الواقع، التحقق من جودة الرقابة والنتائج التشغيلية وتحسين جودة البيانات الناتجة.

١٣- يتطلب مدخل المراجعة المستمرة تغيرات جوهرية في نظم وبرامج التشغيل والأجهزة الإلكترونية, وبيئة الرقابة, والسلوك الإداري, بالإضافة إلى سلوك المراجع, وكذلك طبيعة أدلة الإثبات وأنواع وإجراءات المراجعة وتوقيتها.

١٤- المراجعة المستمرة مخل مرن يسمح بممارسة المراجعة الفورية In Real Time باستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات، مثل البرامج الجاهزة وشبكة المعلومات الدولية والتشغيل.

الملحق رقم (٢) التحليل الإحصائى * إختبار الإعتدالية

	Test of Normality					
	Kolmogorov-Smimov*			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
الحالة الأولى	٠.٥١٢	٥٠	٠.٠٠٠	٠.٣١٧	٥٠	٠.٠٠٠
الحالة الأولى	٠.٤٤٢	٥٠	٠.٠٠٠	٠.٤١٠	٥٠	٠.٠٠٠
الحالة الأولى	٠.٤٧٨	٥٠	٠.٠٠٠	٠.٤٢٢	٥٠	٠.٠٠٠
الحالة الأولى	٠.٤٩٧	٥٠	٠.٠٠٠	٠.٤٠٣	٥٠	٠.٠٠٠
الحالة الأولى	٠.٤٨٢	٥٠	٠.٠٠٠	٠.٤٠٩	٥٠	٠.٠٠٠
الحالة الأولى	٠.٣٨١	٥٠	٠.٠٠٠	٠.٤٢٢	٥٠	٠.٠٠٠
الحالة الأولى	٠٣٩٩	٥٠	٠.٠٠٠	٠.٤١٢	٥٠	٠.٠٠٠
الحالة الأولى	٠.٣٨١	٥٠	٠.٠٠٠	٠.٤٠١	٥٠	٠.٠٠٠
الحالة الأولى	٠.٥١٢	٥٠	٠.٠٠٠	٠.٣١٧	٥٠	٠.٠٠٠
الحالة الأولى	٠.٤٤٢	٥٠	٠.٠٠٠	٠.٤١٠	٥٠	٠.٠٠٠
الحالة الأولى	٠.٤٧٨	٥٠	٠.٠٠٠	٠.٤٢٢	٥٠	٠.٠٠٠
الحالة الأولى	٠.٤٩٧	٥٠	٠.٠٠٠	٠.٤٠٣	٥٠	٠.٠٠٠
الحالة الأولى	٠.٤٨٢	٥٠	٠.٠٠٠	٠.٤٠٩	٥٠	٠.٠٠٠
الحالة الأولى	٠.٣٨١	٥٠	٠.٠٠٠	٠.٤٢٢	٥٠	٠.٠٠٠
الحالة الأولى	٠٣٩٩	٥٠	٠.٠٠٠	٠.٤١٢	٥٠	٠.٠٠٠
الحالة الأولى	٠.٣٨١	٥٠	٠.٠٠٠	٠.٤٠١	٥٠	٠.٠٠٠
الحالة الأولى	٠.٥١٢	٥٠	٠.٠٠٠	٠.٣١٧	٥٠	٠.٠٠٠
الحالة الأولى	٠.٤٤٢	٥٠	٠.٠٠٠	٠.٤١٠	٥٠	٠.٠٠٠
الحالة الأولى	٠.٤٧٨	٥٠	٠.٠٠٠	٠.٤٢٢	٥٠	٠.٠٠٠
الحالة الأولى	٠.٤٩٧	٥٠	٠.٠٠٠	٠.٤٠١	٥٠	٠.٠٠٠
الحالة الأولى	٠.٤٧٢	٥٠	٠.٠٠٠	٠.٣١٧	٥٠	٠.٠٠٠
الحالة الأولى	٠.٣٦١	٥٠	٠.٠٠٠	٠.٤١٠	٥٠	٠.٠٠٠
الحالة الأولى	٠٣٧٩	٥٠	٠.٠٠٠	٠.٤٢٢	٥٠	٠.٠٠٠
الحالة الأولى	٠.٣٧١	٥٠	٠.٠٠٠	٠.٤٠٣	٥٠	٠.٠٠٠
الحالة الأولى	٠.٥١١	٥٠	٠.٠٠٠	٠.٤٠٩	٥٠	٠.٠٠٠
الحالة الأولى	٠.٤٥٢	٥٠	٠.٠٠٠	٠.٤٢٢	٥٠	٠.٠٠٠
الحالة الأولى	٠.٤٤٨	٥٠	٠.٠٠٠	٠.٤١٢	٥٠	٠.٠٠٠
الحالة الأولى	٠.٤٦٧	٥٠	٠.٠٠٠	٠.٤٠١	٥٠	٠.٠٠٠
الحالة الأولى	٠.٤٦٢	٥٠	٠.٠٠٠	٠.٣١٧	٥٠	٠.٠٠٠
الحالة الأولى	٠.٣٦١	٥٠	٠.٠٠٠	٠.٤١٠	٥٠	٠.٠٠٠
الحالة الأولى	٠٣٥٩	٥٠	٠.٠٠٠	٠.٤٢٢	٥٠	٠.٠٠٠
الحالة الثانية	٠.٤٢٠	٥٠	٠.٠٠٠	٠.٤٢٢	٥٠	٠.٠٠٠
الحالة الثانية	٠.٢٧٨	٥٠	٠.٠٠٠	٠.٨١٢	٥٠	٠.٠٠٠
الحالة الثانية	٠.٢٩٧	٥٠	٠.٠٠٠	٠.٧٢٠	٥٠	٠.٠٠٠
الحالة الثانية	٠.٤٨٢	٥٠	٠.٠٠٠	٠.٣١٧	٥٠	٠.٠٠٠

٠.٠٠٠	٥٠	٠.٦١٠	٠.٠٠٠	٥٠	٠.٤٣٢	الحالة الثانية
٠.٠٠٠	٥٠	٠.٤٢٢	٠.٠٠٠	٥٠	٠.٤٢٨	الحالة الثانية
٠.٠٠٠	٥٠	٠.٤٠٣	٠.٠٠٠	٥٠	٠.٤٦٧	الحالة الثانية
٠.٠٠٠	٥٠	٠.٨٠٩	٠.٠٠٠	٥٠	٠.٢٨٢	الحالة الثانية
٠.٠٠٠	٥٠	٠.٨٢٢	٠.٠٠٠	٥٠	٠.٣٨١	الحالة الثانية
٠.٠٠٠	٥٠	٠.٤١٢	٠.٠٠٠	٥٠	٠.٥١٢	الحالة الثانية
٠.٠٠٠	٥٠	٠.٤٠١	٠.٠٠٠	٥٠	٠.٤٣٢	الحالة الثانية
٠.٠٠٠	٥٠	٠.٣١٧	٠.٠٠٠	٥٠	٠.٤٣٨	الحالة الثانية
٠.٠٠٠	٥٠	٠.٥١٠	٠.٠٠٠	٥٠	٠.٤٨٧	الحالة الثانية
٠.٠٠٠	٥٠	٠.٦٢٢	٠.٠٠٠	٥٠	٠.٤٧٢	الحالة الثانية
٠.٠٠٠	٥٠	٠.٤٠٣	٠.٠٠٠	٥٠	٠.٣٧١	الحالة الثانية
٠.٠٠٠	٥٠	٠.٤٠٩	٠.٠٠٠	٥٠	٠٣٩٩	الحالة الثانية
٠.٠٠٠	٥٠	٠.٤٢٢	٠.٠٠٠	٥٠	٠.٣٧١	الحالة الثانية
٠.٠٠٠	٥٠	٠.٤١٢	٠.٠٠٠	٥٠	٠.٥١٣	الحالة الثانية
٠.٠٠٠	٥٠	٠.٤٠١	٠.٠٠٠	٥٠	٠.٤٥٢	الحالة الثانية
٠.٠٠٠	٥٠	٠.٣١٧	٠.٠٠٠	٥٠	٠.٤٧٨	الحالة الثانية
٠.٠٠٠	٥٠	٠.٤١٠	٠.٠٠٠	٥٠	٠.٤٦٧	الحالة الثانية
٠.٠٠٠	٥٠	٠.٥٢٢	٠.٠٠٠	٥٠	٠.٤٤٢	الحالة الثانية
٠.٠٠٠	٥٠	٠.٦٠٣	٠.٠٠٠	٥٠	٠.٣٥١	الحالة الثانية
٠.٠٠٠	٥٠	٠.٨٠٩	٠.٠٠٠	٥٠	٠٢٩٩	الحالة الثانية
٠.٠٠٠	٥٠	٠.٦٢٢	٠.٠٠٠	٥٠	٠.٣٧١	الحالة الثانية
٠.٠٠٠	٥٠	٠.٤١٢	٠.٠٠٠	٥٠	٠.٥١٢	الحالة الثانية
٠.٠٠٠	٥٠	٠.٥٠١	٠.٠٠٠	٥٠	٠.٤٥٢	الحالة الثانية
٠.٠٠٠	٥٠	٠.٨١٧	٠.٠٠٠	٥٠	٠.٢٧٨	الحالة الثانية
٠.٠٠٠	٥٠	٠.٤١٠	٠.٠٠٠	٥٠	٠.٤٩٧	الحالة الثانية
٠.٠٠٠	٥٠	٠.٥١٠	٠.٠٠٠	٥٠	٠.٤٨٧	الحالة الثانية
٠.٠٠٠	٥٠	٠.٨٢٢	٠.٠٠٠	٥٠	٠.٢٧٢	الحالة الثانية
٠.٠٠٠	٥٠	٠.٤٠٣	٠.٠٠٠	٥٠	٠.٣٧١	الحالة الثانية
٠.٠٠٠	٥٠	٠.٤٠٩	٠.٠٠٠	٥٠	٠٣٩٩	الحالة الثانية
٠.٠٠٠	٥٠	٠.٤٢٢	٠.٠٠٠	٥٠	٠.٣٧١	الحالة الثانية
٠.٠٠٠	٥٠	٠.٨١٢	٠.٠٠٠	٥٠	٠.٢١٣	الحالة الثانية
٠.٠٠٠	٥٠	٠.٥٢٢	٠.٠٠٠	٥٠	٠.٤٨٢	الحالة الثانية
٠.٠٠٠	٥٠	٠.٨٠٣	٠.٠٠٠	٥٠	٠.٣٨١	الحالة الثالثة
٠.٠٠٠	٥٠	٠.٥٠٩	٠.٠٠٠	٥٠	٠٣٩٩	الحالة الثالثة
٠.٠٠٠	٥٠	٠.٦٢٢	٠.٠٠٠	٥٠	٠.٣٨١	الحالة الثالثة
٠.٠٠٠	٥٠	٠.٤١٢	٠.٠٠٠	٥٠	٠.٥١٢	الحالة الثالثة
٠.٠٠٠	٥٠	٠.٤٠١	٠.٠٠٠	٥٠	٠.٤٤٢	الحالة الثالثة
٠.٠٠٠	٥٠	٠.٣١٧	٠.٠٠٠	٥٠	٠.٤٧٨	الحالة الثالثة
٠.٠٠٠	٥٠	٠.٤١٠	٠.٠٠٠	٥٠	٠.٤٩٧	الحالة الثالثة
٠.٠٠٠	٥٠	٠.٤٢٢	٠.٠٠٠	٥٠	٠.٤٨٢	الحالة الثالثة
٠.٠٠٠	٥٠	٠.٤٠٣	٠.٠٠٠	٥٠	٠.٣٨١	الحالة الثالثة
٠.٠٠٠	٥٠	٠.٤٠٩	٠.٠٠٠	٥٠	٠٣٩٩	الحالة الثالثة
٠.٠٠٠	٥٠	٠.٤٢٢	٠.٠٠٠	٥٠	٠.٣٨١	الحالة الثالثة
٠.٠٠٠	٥٠	٠.٤١٢	٠.٠٠٠	٥٠	٠.٤٨٢	الحالة الثالثة
٠.٠٠٠	٥٠	٠.٤٠١	٠.٠٠٠	٥٠	٠.٣٨١	الحالة الثالثة
٠.٠٠٠	٥٠	٠.٣١٧	٠.٠٠٠	٥٠	٠٣٩٩	الحالة الثالثة
٠.٠٠٠	٥٠	٠.٤١٠	٠.٠٠٠	٥٠	٠.٣٨١	الحالة الثالثة
٠.٠٠٠	٥٠	٠.٤٢٢	٠.٠٠٠	٥٠	٠.٥١٢	الحالة الثالثة
٠.٠٠٠	٥٠	٠.٤٠٣	٠.٠٠٠	٥٠	٠.٤٤٢	الحالة الثالثة
٠.٠٠٠	٥٠	٠.٤٠٩	٠.٠٠٠	٥٠	٠.٤٧٨	الحالة الثالثة
٠.٠٠٠	٥٠	٠.٤٢٢	٠.٠٠٠	٥٠	٠.٤٩٧	الحالة الثالثة
٠.٠٠٠	٥٠	٠.٤١٢	٠.٠٠٠	٥٠	٠.٤٨٢	الحالة الثالثة
٠.٠٠٠	٥٠	٠.٤٠١	٠.٠٠٠	٥٠	٠.٣٨١	الحالة الثالثة
٠.٠٠٠	٥٠	٠.٣١٧	٠.٠٠٠	٥٠	٠٣٩٩	الحالة الثالثة

٠.٠٠٠	٥٠	٠.٤٠١	٠.٠٠٠	٥٠	٠.٤٣٢	الحالة الثالثة
٠.٠٠٠	٥٠	٠.٣١٧	٠.٠٠٠	٥٠	٠.٤٣٨	الحالة الثالثة
٠.٠٠٠	٥٠	٠.٥١٠	٠.٠٠٠	٥٠	٠.٤٨٧	الحالة الثالثة
٠.٠٠٠	٥٠	٠.٦٢٢	٠.٠٠٠	٥٠	٠.٤٧٢	الحالة الثالثة
٠.٠٠٠	٥٠	٠.٤٠٣	٠.٠٠٠	٥٠	٠.٣٧١	الحالة الثالثة
٠.٠٠٠	٥٠	٠.٤٠٩	٠.٠٠٠	٥٠	٠٣٩٩	الحالة الثالثة
٠.٠٠٠	٥٠	٠.٤٢٢	٠.٠٠٠	٥٠	٠.٣٨١	الحالة الثالثة